«مبادرة خفض الأسعار» تُعيد حسابات «المركزى» مع «الفائدة»

البورصة «ملجأ المستثمرين» من مخاطر التضخم وتقلبات سعر الصرف

حرب فلسطين تُكمل «مثلث برمودا» للاقتصاد المصرى

مبادلة الديون «تنفس صناعى» لأزمة العملة

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٠٢
الأحد
٢٩ اكتوبر ٢٠٢٣
١٤ ربيع الاخر ١٤٤٥
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«هلّت بشاير» الحج

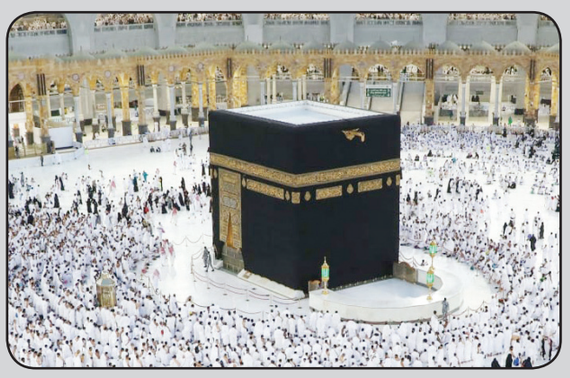

السوق العقارى «فى العالى»

منافسة قوية بين البنوك فى سباق «قروض السيارات»

«حصالة النقد الأجنبى» تجنى أرباح خفض «فاتورة الواردات»

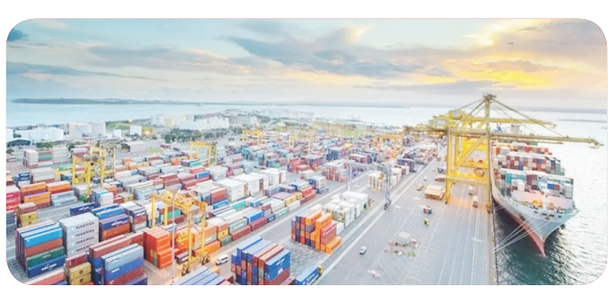

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

بعد كورونا وأوكرانيا..

حرب فلسطين تُكمل «مثلث برمودا» للاقتصاد المصرى

كتبت- سها يحيى:

يعانى الاقتصاد المصرى من مشاكل اقتصادية عديدة منذ بدء اجتياح العالم لوباء «كوفيد ١٩»، يليها الحرب الروسية الأوكرانية، ومع اندلاع حرب فلسطين منذ أسابيع زادت المخاوف بشأن تأثير الحرب فى غزة على اقتصاد مصر.

وتوقع الدكتور صلاح فهمي، الخبير الاقتصادي، أن يتأثر الاقتصاد المصرى بالسلب نتيجة الحرب فى غزة، قائلًا: إن أى صدمة تحدث حاليًا سواء داخلية أو خارجية تؤثر على البلاد، والدليل على ذلك أن الحرب الروسية الأوكرانية البعيدة عن مصر أثرت على الاقتصاد المصرى وعلى سعر الدولار مقابل الجنيه المصري.

وتابع «فهمي» خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن الجميع كان يتوقع أن تنتهى الحرب الروسية الأوكرانية فى خلال أيام أو أشهر قليلة، لكنها امتدت إلى أعوام، ففى فبراير المقبل تدخل الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني، مشيرًا إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت على الاقتصاد المصرى بشكل كبير، حيث كانت هناك اتفاقيات تصدير قمح لمدة عامين مقبلين من أوكرانيا وروسيا، وعند اندلاع الحرب بدأت مصر فى البحث عن القمح فى دول أخرى.

وأوضح أن اقتصاد مصر تأثر قبل الحرب الروسية الأوكرانية بانتشار وباء كورونا، والآن سيعانى الاقتصاد المصرى بسبب الحرب فى غزة، لان غزة تقع على الحدود مع مصر، لافتًا أن الحرب فى غزة لا تمس الاقتصاد فقط، بل تمتد إلى الأمن القومي، فالكثير من المصريين يخشون الآن من وقوع مناوشات بين مصر وإسرائيل، وكذلك من انتقال الفلسطينيين إلى سيناء وتحقيق المخطط الذى ترسمه إسرائيل.

وأشار إلى أن وضع البورصة فى مصر غير مستقر منذ اندلاع الحرب فى غزة، فالكل يترقب وسياسة القطيع ستبدأ فى الظهور، مؤكدًا أن المشاكل الاقتصادية ستزيد خلال الفترة المقبلة، لان المشاكل الأمنية والسياسية تنعكس على الاقتصاد، ومصر مازالت فى مرحلة صعود الاقتصاد.

ولفت إلى أن المساعدات التى وصلت إلى غزة من مصر ستؤثر على الداخل بسبب وجود نقص بها، حيث تم نقل المخزون الذى يوجد فى مصر إلى فلسطين، ويأتى ذلك مع معاناة المواطنين من ارتفاعات فى الأسعار وبالتالى ستستمر معاناة ارتفاع الأسعار، لأن المعروض من السلع والخدمات سيتأثر وسيظهر ذلك خلال الستة أشهر المقبلة، مضيفًا: «المساعدات دى واجب علينا إنسانيًا ودينيًا من أجل أخواننا فى غزة، ودى التضحية اللى الشعب المصرى بيقدمها لأخواته فى فلسطين».

وحذر من استمرار الحرب فى غزة، قائلًا: «حرب غزة إذا استمرت هتبقى دمار، وزيادة فى الخسائر، لذلك نتمنى أن تنتهى هذه الحرب فى أقرب وقت «

كذلك أكد مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، أن حرب فلسطين سيمتد تأثيرها على العالم كله، موضحًا أن الخسائر المباشرة على مصر بدأت بفقدان السياحة الإسرائيلية وهى نسبة ليست بقليلة، حيث وصل عدد السياح فى العام الماضى إلى ١٣ مليون سائح بينهم ما يزيد عن ٧٠٠ ألف سائح إسرائيلى.

وأضاف أن خسائر الحرب فى غزة تسببت فى تقليص قدرات تسييل الغاز الإسرائيلى القادم إلى محطتى إدكو ودمياط والذى تجاوز الـ٢ مليار قدم مكعب يوميًا، لافتًا إلى أن حركة الملاحة والتجارة ستتأثر أيضا بحرب غزة.

فى انتظار زيادة الصادرات..

«حصالة النقد الأجنبى» تجنى أرباح خفض «فاتورة الواردات»

كتب- عبد الفتاح فتحي:

تشير البيانات الرسمية إلى انخفاض فاتورة الواردات المصرية خلال الأشهر الأخيرة، بنسبة تسهم فى تخفيف الأعباء التى ألقت بها أزمة النقد الأجنبى على كاهل الدولة.

وسبق أن قال الرئيس عبد الفتاح السيسي، فى المؤتمر الوطنى للشباب، فى يونيو الماضي، أن الدولة بدأت فى اتخاذ خطوات جادة نحو خفض قيمة فاتورة الاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة، وذلك عن ضخ الأموال فى إنشاء مصانع لتتمكن من زيادة الصادرات المصرية للخارج، وتوفير فرص عمل للشباب، مؤكدا أن الدولة لن تتحرك إلى الأمام إلا بتقليل فجوة الاستيراد والدولار، وهو ما يتطلب تكاتف كافة المواطنين.

وأضاف الرئيس أن هناك ١٥٠ سلعة يتم استيرادها من الخارج بقيمة مالية تتراوح بين ٢٥ و٣٠ مليار دولار، مطالبًا المواطنين بخفض استيراد السلع الاستفزازية التى لا تدخل فى الاحتياجات الأساسية بالدولار، حيث إن الدولة تحتاج إلى الاستيراد بنحو ٩٠ مليار دولار سنويا من أجل شراء احتياجات المواطنين من الخارج.

وعلى مدار العقود الماضية، تضاعفت فاتورة الواردات ٤ مرات بفعل الزيادة السكانية الكبيرة، وفقا لوزيرة التخطيط هالة السعيد، التى أوضحت أن الطلب على الغذاء أصبح أكبر من المعروض، ما دفع إلى استيراد حجم كبير من الموارد الغذائية الأساسية كالقمح واللحوم والزيوت، رغم الجهود الكبيرة فى المنظومة الزراعية المتطورة.

وأثمرت جهود الدولة فى هذا الملف نجاحًا ملحوظا، إذ انخفضت فاتورة الاستيراد من مختلف دول العالم بنسبة ٢٠,١ بالمئة، بقيمة ١١,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٤٦,٣ مليار دولار خلال أول ٧ شهور من العام الجاري، مقابل ٥٧,٩ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وفقا لنشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

من جهة أخرى، تخطط الهيئة المصرية العامة للبترول لزيادة واردات النفط الخام ٤٠ بالمئة، بدءا من السنة المالية المقبلة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، لوقف استيراد المنتجات البترولية المكررة، وذلك بعدما أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، فى سبتمبر الماضي، أن مصر ستوقف استيراد المنتجات البترولية المكررة مثل البنزين والسولار، والعمل على تكريرها محليا.

وكأحد الحلول، عملت الدولة خلال السنوات الماضية، على وضع الإطار التشريعى الملائم لدعم الصناعة فى مصر، لتوفير مكون صناعى محلى كبديل للاستيراد ولتسهيل عمل قطاع الصناعة. كما دشّنت الدولة الخريطة الاستثمارية الصناعية من أجل النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيا فى الشرق الأوسط وإفريقيا، والتى ضمّت ١٨٢٥ فرصة استثمارية حقيقية حتى ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ بالإضافة إلى وجود العديد من الفرص الواعدة، ويتمثل أبرزها فى ٤ قطاعات صناعية، هي، الصناعات الهندسية والإليكترونية بواقع ١٦٠ فرصة والصناعات الغذائية ١٤٢ فرصة والنسيجية ١٠٩ فرص والمنتجعات والقرى السياحية ١١٢ فرصة.

لكنّ فكرة الاعتماد على الصناعة بنسبة ١٠٠ بالمئة، كلام غير واقعي، فالناتج القومى لأكبر دولة مصنعة فى العالم وهى الصين ١٨ تريليون دولار، ومع ذلك فهى تستورد بتريليونى دولار، وتصدر بـ٣ تريليونات و٨٠٠ مليار، وفقا لأحمد شيحة رئيس شعبة عضو شعبة المستوردين بالغرفة التجارية.

وأضاف أن مصر ليس بها قطاع صناعى واحد يمكن وقف استيراده وتحقيق الاكتفاء الذاتى فيه، مشيرا إلى أن «كل الصناعات الموجودة فى مصر تعتمد على المكونات الخارجية سواء مادة خام أو سلع وسيطة أو مستلزمات انتاج أو خطوط للإنتاج».

فى المقابل، لم يكن أداء الصادرات على نفس مستوى الواردات، فقد أظهرت بيانات ميزان المدفوعات للعام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣، انخفاض إجمالى حصيلة الصادرات بنحو ١٠ بالمئة خلال العام المالى الماضى المنتهى فى نهاية يونيو ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق له، مدفوعة بتراجع الصادرات البترولية.

وتستهدف الحكومة زيادة الحصيلة الدولارية إلى ٧٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٦، عن طريق تنمية موارد النقد الأجنبى من مصادر السياحة، والصادرات، وتحويلات المصريين بالخارج، وعوائد قناة السويس، والاستثمار الأجنبى المباشر، وأضيف إلى ذلك مورد جديد وهو الصادرات الرقمية التى تستهدف -وفقا لمسؤولين- زيادتها إلى ٩ مليارات دولار خلال ٣ سنوات نموًا من ٤,٩ مليار دولار خلال العام المالى الماضي.

فى ضوء الاتفاق التنموى بين مصر والصين..

مبادلة الديون «تنفس صناعى» لأزمة العملة

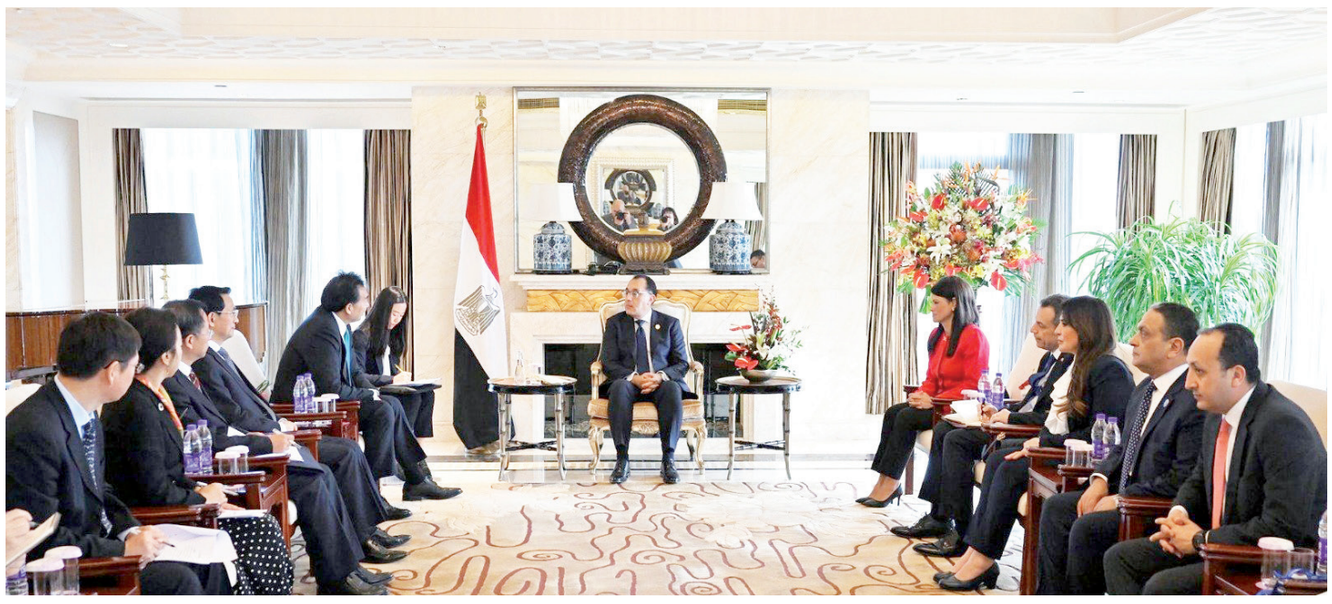

كتب- رأفت كمال:

فى اطار الجهود المتواصلة التى تبذلها الدولة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والبحث عن حلول لتوفير العملة الصعبة وجذب الاستمارات الأجنبية وحل مشكلات الديون وقعت مصر اتفاقية مع الصين لمبادلة الديون وإعلان شركات صينية ضخ استثمارات بأكثر من ١٥ مليار دولار فى إنتاج الوقود الأخضر والتصنيع إضافة إلى تقديم تمويلات ميسرة لإنشاء المرحلتين الثالثة والرابع من مشروع القطار الكهربائى الخفيف وتعكس هذه الاتفاقية قوة العلاقات المشتركة بين البلدين التى تربطهما أواصر صداقة تمتد إلى جذور التاريخ كما أنها تؤكد تطور العمل المشترك فى الفترة الحالية لتحقيق التنمية المشتركة والاستفادة من التجربة الصينية فى التنمية.

ووفقاً لوزارة التعاون الدولى فإن برامج مبادلة الديون بدأت مع إيطاليا وتم توقيع اتفاقية برنامج مبادلة ديون بالمرحلة الأولى فى ٢٠٠١ ويشمل ٥٤ مشروعاً تم تنفيذها من أبرزها مشروع التنمية الريفية فى غرب النوبارية وإنشاء المدارس وتطوير التعليم ومشروعات التحول الأخضر ومتابعة الدورة الإنتاجية للحاصلات الزراعية وإعادة تأهيل نظم الإمداد بالمياه فى محافظة البحيرة.

وخلال العام الجارى تم مد اتفاق المرحلة الثالثة من برنامج مبادلة الديون من أجل التنمية حتى ديسمبر من عام ٢٠٢٤ حيث سيتم تنفيذ عدد من المشروعات بينها مشروع إنشاء صوامع حقلية ونظام تكنولوجيا المعلومات لإدارة القمح بقيمة ١٦,٧ مليون جنيه والمرحلة الثانية من مشروع تنمية الاستزراع السمكى فى مصر بقيمة ١٣٨,٩ مليون جنيه وفى قطاع البيئة تمويل المرحلة الثالثة من مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمحافظة المنيا بقيمة ٧٠,٥ مليون جنيه.

أما فيما يخص الاتفاق مع الجانب الألمانى على مبادلة ديون فقد تم فى عام ٢٠١١ وانطلقت المرحلة الأولى عام ٢٠١٢ وشملت مشروعات أبرزها التغذية المدرسية مع برنامج الأغذية العالمى ودعم جودة التعليم وإعادة تأهيل المحطات الكهرومائية والحد من التلوث البيئى بمحطات الطاقة الحرارية والمساهمة فى تدشين قناطر أسيوط ومحطة كهرباء وبرنامج تحسين خدمات مياه الشرب وفى ٢٠١٩ تم توقيع المرحلة الثانية لمشروعات تحسين جودة التعليم والاستثمار فى رأس المال البشرى فى صعيد مصر وتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والدعم المالى لمبادرة التعليم الفنى الشامل أما المرحلة الثالثة فتم توقيعها فى ٢٠٢٢ وضمت مشروعات التغذية المدرسية ومكافحة التسرب من التعليم وعمالة الأطفال والمساهمة فى محور الطاقة.

وحول توقيع مصر والصين على اتفاق مبادلة الديون يقول الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى إن توقيع اتفاقية مبادلة الديون بين مصر والصين يسهم فى تخفيف الضغط على التزام القاهرة بسداد ديون قصيرة الأجل من خلال توجيه جزء من الديون المستحقة للصين والبالغة ٨ مليارات دولار لتمويل مشروعات تنموية بالعملة المحلية مما يسهم فى زيادة معدل نمو الاقتصاد المصرى وتخفيف الضغط على الدولار لسداد الالتزامات الدولية خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وأشار نافع إلى أن مصر تواجه تحديًا فى سداد أقساط وفوائد ديون ضخمة على الأجل القصير مما يتطلب منها زيادة مواردها من النقد الأجنبى والبحث عن بدائل مع شركاء التنمية لمساندتها لتخطى هذا التحدي، لافتًا إلى إن الاتفاقية تساهم كذلك فى تعزيز التبادل التجارى وزيادة الاستثمارات الصينية فى مصر خاصة فى ظل انضمام مصر لدول تجمع البريكس بداية من يناير المقبل، مما يتيح آلية مبادلة العملة فى التعاون الاقتصادى علاوة على مساهمة مصر فى بنك بريكس مما يتيح لمصر الحصول على تمويلات ميسرة لتمويل مشروعات فى مجال البنية التحتية.

وقال الدكتور هانى أبوالفتوح الخبير الاقتصادى إن ما يحدث الآن ما بين الجانب المصرى والصينى نوع من التقارب فيما يخص الشأن التمويلى والاقتصادى إذ تعمل مصر جاهدة من خلال وزارة التعاون الدولى مع الجانب الصينى لإيجاد حلول فيما يتعلق بمشكلات الديون موضحًا أن الحكومة الصينية تسعى حاليًا إلى إيجاد حلول من أجل تخفيف الديون وإعادة هيكلتها.

ويقول الدكتور كريم العمدة الخبير الاقتصادى إن حجم الديون المصرية من الصين بناءً على بيانات البنك المركزى المصرى يضعها كخامس أكبر دائن للدولة المصرية، مشيرًا إلى أن الصين أكبر شريك تجارى واستراتيجى لمصر ويجرى تقييم حجم التجارة بين البلدين بشكل دائم ودورى لافتًا إلى ضرورة تقييم سعر الدولار وفق الشركاء التجاريين وليس بالدولار الأميركى بشكل دائم.

وأوضح العمدة أنه وفق حجم تجارة مصر مع العالم الخارجى فإن أكبر مورد لمصر هى دولة الصين بواقع ١٤ مليار دولار بينما لا تتخطى صادراتنا للصين المليار ونصف المليار دولار مشيرًا إلى أن مبادلة الديون تقضى بتحويل الديون إلى مشروعات تنموية وهو أمر جيد يساعد فى رفع الاقتصاد المصرى حيث أن مبادلة الديون تمت من قبل بين مصر وإيطاليا عبر بناء مدينة الروبيكى لصناعة الجلود والتى جرى تخصيصها للإيطاليين وكذلك تم توقيع اتفاقية لتبادل الديون مع المانيا.

ومن جانبه يرى الدكتور محمد عبد الغنى الخبير الاقتصادى إن اتفاقية برنامج مبادلة الديون بين مصر والصين تعد استكمالًا للتعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين مشيرًا إلى اتفاقية سبق أن وقعتها مصر والصين لمبادلة العملات بقيمة ١٨ مليار يوان ما يعادل ٢,٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٦ وأثمرت عن طفرة فى التبادل التجارى وتخفيف الضغط على الدولار باعتماد مبادلة العملات فى جزء من الواردات المصرية.

وأوضح عبد الغنى أن الاتفاقية الجديدة تسهم فى تشجيع نمو الاستثمارات الصينية فى مصر وتعزز التبادل التجارى بين البلدين إضافة إلى تخفيف الضغط على النقد الأجنبى اللازم لسداد الديون وتمويل الواردات المصرية ولكنها فى الوقت نفسه لن تسهم فى حل عجز النقد الأجنبى الذى يتطلب ضرورة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعمل الحكومة بالفعل على زيادة هذه الاستثمارات.

المشتريات تقود المؤشرات لمستويات تاريخية..

البورصة «ملجأ المستثمرين» من مخاطر التضخم وتقلبات سعر الصرف

كتب- محمد ربيع :

واصلت مؤشرات البورصة المصرية تعزيز مكاسبها القوية لتصل لأعلى مستوى له فى تاريخه متخطيا حاجز الـ ٢٢٥٠٠ نقطة، إلا أنه تراجع قليلا بسبب عمليات جنى الأرباح لتصل مكاسبه أكثر من ٥٢٪ منذ بداية العام الجاري.

وأرجع خبراء أسواق المال لـ«البورصجية»، موجة الصعود القوية التى تشهدها البورصة المصرية إلى المشتريات المكثفة من جانب المستثمرين، باعتبار سوق الأسهم خلال الفترة الحالية هو الأفضل للتحوط من مخاطر التضخم وتقلبات سعر الصرف وإمكانية القيام بخفض جديد للجنيه المصرى مقابل الدولار خلال الفترة المقبلة، لا سيما وأن البورصة المصرية أحد الملاذات الآمنة فى ظل التحديات الراهنة.

وقال حسام عيد، خبير أسواق المال، أن المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية يواصل تسجيل مستويات قياسية يومية بدعم الزخم الشرائى من قبل المؤسسات العربية والمحلية، وعمليات الاستحواذ العربى على الشركات المصرية فى ضوء تدنى أسعارها مقارنة بقيمة أصولها الحقيقية مع انخفاض قيمة الجنيه.

وأضاف «عيد»، أن المؤشر الرئيسى تمكن من الارتفاع بعد كسر مستوى مقاومة قوى عقب التوترات الجيوسياسية فى المنطقة، واستمرار أداءه الإيجابي، موضحًا أنه «لم نر تلك الارتفاعات الجنونية منذ أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، المؤشر الرئيسى الآن يسير إلى مستوى ٢٤ ألف نقطة على المدى القريب».

وأشار إلى أن «ما يحدث بالسوق طبيعى جدًا، كان هناك حالة من الكبت بالسوق، فلأول مرة نرى المؤسسات المصرية تستبق مشتريات الأجانب المتوقعة لاحقًا بعد تحرير سعر الصرف المتوقع».

وأرجعت راندا حامد، خبير أسواق المال، الارتفاع التاريخى لمؤشرات البورصة إلى «وجود تطلع من قبل المستثمرين للتحوط بالأسهم من التكهنات الموجودة بتحرير سعر الصرف، وسط التوقعات بإجراء مراجعة صندوق النقد قبل نهاية هذا العام».

وأوضحت «حامد»، أن «كل المؤسسات تعيد تقييم محافظها من جديد بالسوق، الجميع لديه توقعات بتحرير سعر الصرف»، لافتة إلى أن الارتفاعات الحالية أثبتت أن الاتجاه الصعودى لمؤشرات البورصة ليس أمرا مؤقتا بل هو نتيجة حتمية لآلية عمل وإصلاح هيكلى فى طرق التداول والقوانين الحاكمة لها.

وأشارت إلى أن المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية «إيجى إكس ٣٠» يشهد ارتفاعًا كبيرًا خلال الفترة الحالية، نظرا لإعادة تقييم وانجذاب السيولة للأسهم التى تتداول أقل من قيمتها، خاصة وأن الأصول المصرية جاذبة وتتداول بأقل من قيمتها وما زال أمامها فرصة قوية للصعود.

وأكدت أن الاستثمار فى البورصة حاليا يحافظ على قيمة الأموال أكثر من قنوات استثمارية أخرى مع إعادة التقييم، إذ أن أسعار الأسهم المصرية ما زالت جاذبة جدا لأنها تتداول بقيم أقل من العادلة، على حد وصفها.

ورأى محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن رؤية التحليل الفنى للمؤشرات إيجابية جدًا لكن أى صعود طبيعى يتخلله حركات تصحيح تهبط المؤشر لمستويات محددة يتحدد بعدها المسار التالى إما صعودًا أو هبوطًا، ومن المتوقع المزيد من الصعود طالما أنه يتداول فوق الـ٢٠ ألف نقطة، موضحا أن أهم مستوى دعم المؤشر فى الوقت الحالى هو٢٢,٢٦٤ نقطة، ويستهدف الوصول إلى ٢٤ ألف نقطة خلال الفترة المقبلة.

وأشار «عبدالهادي» إلى أن المتغيرات الاقتصادية، على رأسها الانطباع الإيجابى لصندوق النقد الدولى والذى أشاد بالسياسة المالية وبرنامج الطروحات الحكومية، أدت إلى وجود حالة من التفاؤل وتحقيق المؤشر مستويات مرتفعة على مدار جلسات الأسبوع الماضي

وأوضح أن الأداء الإيجابى والصعود لأغلب الأسهم القيادية واتجاه المؤسسات المالية المصرية والعربية نحو الشراء وفتح المراكز المالية الأمر انعكس إيجابا على أداء المؤشر الرئيسى ودفعه لتحقيق قمة تاريخية جديدة بأعلى نسبة صعود خلال العام بينما اتجهت المؤسسات المالية الأجنبية نحو البيع وجنى الأرباح.

وأشار خبير أسواق المال، إلى أن مؤشر البورصة الرئيسى يتجه تدريجيا بهذا الأداء الإيجابى والصعود لأغلب الأسهم القيادية إلى الاستمرار فى حصد المكاسب وتحقيق مستويات تاريخية جديدة وأنه فى حالة حدوث عمليات تصحيح وجنى أرباح قد يتجه المؤشر الرئيسى إلى اختبار مستوى الدعم الرئيسى وهو ٢١٠٠٠ نقطة.

فيما قال باسم أبوغنيمة، خبير أسواق المال، أن الأسهم القيادية فى البورصة المصرية تتحرك بقوة فى ظل إعادة تقييم الأصول مع توقعات المستثمرين بضبط السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة، مضيفًا أسهم قطاع البتروكيماويات والبنوك والعقارات من اهم القطاعات التى تقود ارتفاع مؤشرات البورصة.

وأوضح «أبوغنيمة»، أن أصول البورصة المصرية فى ظل تداولها بأقل من قيمتها استفادت من ارتفاع معدلات التضخم وبالتالى رغبة المستثمرين فى التحوط من خلالها، فى ظل توقعات بارتفاع عوائدها، خاصة الأسهم ذات العوائد الدولارية.

وتوقع خبير أسواق المال، رؤية أرقام تاريخية جديدة للبورصة المصرية مع نهاية العام الحالي، لا سيما وأنَّ أسهم البورصة واجهت ضغوطا كبيرة خلال الفترة الماضية، وهى أسهم لشركات قوية أغلبها حكومى ذات ربح، ويحقق معدلات نمو جيدة.

حسام عيد

راندا حامد

محمد عبدالهادي

ارتباك فى أسعار النفط..

«الاحتلال الإسرائيلى» يقصف «اقتصاد المنطقة»

كتب- محمود نبيل:

على مدى ٣ أسابيع من العدوان على قطاع غزة، لم يتوقف جيش الاحتلال الإسرائيلى عن القيام بمجازره الدموية فى حق الشعب الفلسطيني، والتى أودت بحياة الآلاف من الأشخاص، خلال ضرباته الجوية التى استهدفت النساء والأطفال بمناطق متفرقة فى قطاع غزة.

ومن المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية والمعاناة الإنسانية التى يواجهها الفلسطينيون فى غزة، والتى قد تترك أثرها الكبير على الاقتصاد بشكل عام فى الشرق الأوسط، موضوعًا رئيسيًا على طاولة صناع السياسة والخبراء والمعنيين بالأوضاع الاقتصادية فى المنطقة. خاصة ما يتعلق منها بالنفط وسهولة تدفقه إلى الأسواق العالمية.

وفى هذا السياق، أكد الدكتور مصطفى البزركان، مدير مركز معلومات ودراسات الطاقة، خلال تصريحات لـ «البورصجية»، أن التوترات الجيوسياسية والعدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين فى قطاع غزة، تسبب فى قفزة بأسعار النفط.

وعزا تراجع أسعار النفط منتصف الأسبوع الأول بدء التوتر السياسى والعسكرى فى المنطقة، إلى أن الأوضاع فى الشرق الأوسط لم تتسبب فى انقطاع خطوط نقل النفط، كما أنها تشكل تهديدًا بإغلاق طرق النقل، أو تسببت فى تراجع فى مستويات الإنتاج.

وأرجع «البرزكان» ارتفاع أسعار النفط الأسبوع الماضي، إلى المواقف السياسية لبعض دول المنطقة، خاصة تلك التى خرجت عن مسؤولى المملكة العربية السعودية، والتى طالبت بضرورة وقف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، وهو ما تسبب فى حالة من القلق لدى الأسواق العالمية، لا سيما وأن السعودية من أهم الأعضاء فى منظمة الدول المنتجة «أوبك».

وفيما يتعلق بالتأثيرات على الأسواق الناشئة، أكد مدير مركز معلومات ودراسات الطاقة، أن العديد من اقتصادات المنطقة تعانى بالفعل من أزمات عديدة، مشيرًا إلى أن هناك حالة من الترقب العام للآثار التى ستتركها الحرب الحاصلة فى قطاع غزة على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الاقتصادات الناشئة منها.

وأضاف فى سياق حديثه عن التأثيرات التى من المتوقع أن تتركها التوترات الحاصلة فى المنطقة على سلاسل الإمداد المختلفة، أنه حتى الآن لم يطرأ أى تعديلات أو تغيرات على خطوط سلاسل الإمداد، خاصة وأن الممرات الحيوية فى المنطقة على غرار قناة السويس ومضيق باب المندب، ظلت بعيدة عن أى مخاطر شكّلها الصراع القائم فى غزة.

وبخلاف التأثيرات الاقتصادية للحرب الدائرة فى قطاع غزة، تبقى الأوضاع فى القطاع الصحى بغزة، من أكثر الأزمات التى تنذر بعواقب وخيمة، قد تؤدى إلى انتشار الأمراض وتردٍ عام بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين داخل القطاع.

وأشار إلى مواصلة الاحتلال الإسرائيلى استهداف المستشفيات والمراكز الصحية ومواقع الإيواء داخل قطاع غزة، والذى كان أحدث حلقاته حينما استهدفت قذائفه مستشفى المعمدانى منتصف الأسبوع الماضي، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات.

وشدد على ضرورة إيجاد موقف سياسى موحد يدعم إمداد الشعب الفلسطينى بالمساعدات وتوسيع نطاقها، بما يضمن مد يد العون لهم فى أزماتهم الراهنة، لافتًا إلى الأوضاع الصعبة والقاسية التى تشهدها غزة فى الوقت الراهن، لا سيما وأنها تعد المنطقة الأكثر كثافة سكانية فى العالم، حيث يعيش مليونا نسمة على أرض مساحتها ٣٦٥ كم مربع.

وذكر أن هذه الظروف الديموغرافية تؤدى بطبيعة الحال إلى تعميق الأزمات التى يعيشها الفلسطينيون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.

وإجمالًا، يبقى من المبكر التنبؤ بالآثار الاقتصادية والسياسية للتوتر القائم فى قطاع غزة، لا سيما وأن الفصل الحالى من الصراع لم يُحسم بعد بكل أركانه وتفاصيله، والتى قد تحمل واقعًا مظلمًا على المنطقة بأسرها، ما لم يتحرك المجتمع الدولى بخطوات جادة لإيقاف العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين.

فى ضوء الخطط المستقبلية..

«العرب» كلمة السر فى ارتفاع سهم «موبكو» ٥٠٠%

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

حقق سهم مصر لإنتاج الأسمدة «موبكو» ارتفاعات قياسية هى الأعلى منذ من بداية العام، حيث ارتفع من مستوى الـ ١٤٠ جنيها وصولا إلى ٧٠٠ جنيها بنسبة ارتفاع تتخطى الـ ٥٠٠٪، وذلك بالتوازى مع تحقيق مؤشر البورصة الرئيسى مستوى ٢٢,٥٠٠ ألف نقطة، مسجلًا قمة تاريخية جديدة.

وكشف خبراء سوق المال السبب وراء الصعود القياسى لسهم «موبكو»، مؤكدين أنه من الأسهم القيادية فى قطاع البتروكيماويات وكان محط أنظار الصناديق العربية فقد استحوذوا على ما يقرب من ٢٠٪ للصندوق الإماراتى و٢٠٪ للصندوق السعودى بأسعار حول ١٢٥ جنيها.

وقال حسام الغايش العضو المنتدب لشركة اوراق لإدارة الأصول، أن شركة موبكو تأسست عام ١٩٩٨ وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بنظام المناطق الحرة بدمياط وعلى مساحة ٤٠٠ ألف متر مربع مخصص لمشروع «موبكو» للأسمدة والتوسعات المستقبلية. وتقوم الشركة بإنتاج ثلاث منتجات رئيسية وهى الأمونيا واليوريا والنيتروجين.

وأضاف أن الشركة ستقوم بالمساهمة فى تأسيس شركة جديدة لإنتاج الهيدروجين الأخضر واستخدامه فى إنتاج الأمونيا الخضراء. بعد ان حصلت على الموافقات اللازمة واستفادة الشركة خلال السنوات الأخيرة من فرق العملة، حيث ان الشركة لها حصة تصديرية متميزة مما ساعد على النمو المتزايد لإيراداتها وأرباحها خلال السنوات الخيرة

ورأى أن الشركة وفقا لخططها المستقبلية واعدة جدا ولديها تدفقات نقدية من العملة الأجنبية والمحلية وارتفعت صافى أصولها بنسب مرتفعة خلال السنوات الأخيرة مما دفع سعر السهم للارتفاع مع التزامن لارتفاع المؤشر الرئيسى للسوق المصرى نتيجة إعادة تقييم الأصول لسببين وهما ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى.

وأوضح أيمن الزيات خبير سوق المال، ان سهم موبكو قفز إلى مستوى تاريخى حيث وصل تخطى حاجز الـ ٧٠٠ جنيها للسهم بعد عدة جلسات ارتفع فيها من مستوى ٣٢٥ جنيه.

وأضاف أنه يعتبر القيادية فى قطاع البتروكيماويات وكان محط أنظار الصناديق العربية، ومن بعدها ظهرت عمليات شراء كبيرة يوميًا من مجلس الإدارة وعمليات شراء من قبل العرب.

وأكد أن الشركة تعتبر من الشركات الكبيرة والقوية ماليا والتى تحقق نسب أرباح سنوية كبيرة وتزيد سنويا نتيجة فروق العملة وارتفاع أسعار اليورو عالميًا.

وأعلنت الشركة عن خططها المستقبلية باندماجها مع الشركة المصرية للخدمات النيتروجينية، حيث يتغير رأس مالها لنسبه تفوق الـ ٢٠ مليار بالقيمة الدفترية .

ورأى أنه مع حديث وزير المالية عن اتجاه مصر إلى تطبيق سعر صرف مرن للدولار بمعنى قرب حدوث عمليه تحريك لسعر الدولار مقابل الجنيه ارتفع سهم الشركة، حيث تستفيد الشركة من ذلك لأن أغلب إنتاجها للتصدير.

المؤشر الثلاثينى

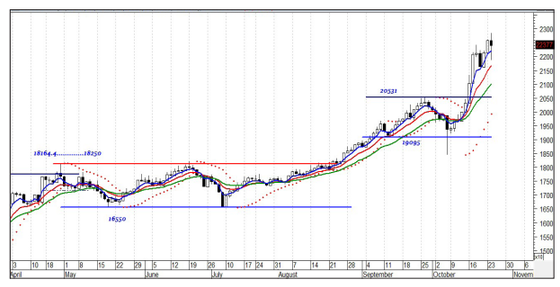

مازالت القوى الشرائية تسيطر على المؤشر الثلاثينى على المدى القصير و المتوسط مأأدى الى تحرك المؤشر فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط

وننصح المستثمر قصير ومتوسط الأجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء ليكون المستهدف الأول حول مستويات ٢٣٠٠٠ – ٢٣٥٠٠ نقطة والمستهدف الثانى حول مستويات ٢٥٠٠٠ نقطة

أما السيناريو البديل هو كسر مستوى الدعم الرئيسى عند مستويات ٢١٠٠٠ نقطة

المؤشر السبعينى

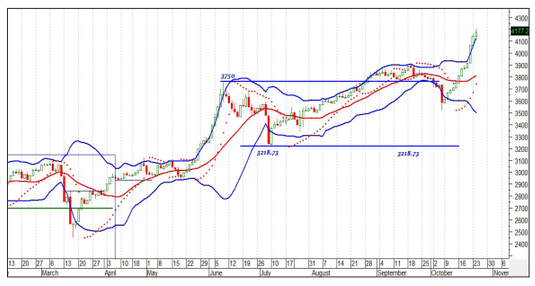

مازالت القوى الشرائية تسيطر على أداء المؤشر على المدى القصير والمتوسط مأأدى الى تحرك المؤشر فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط

وننصح المستثمرقصير ومتوسط الاجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء ليكون المستهدف الاول عند مستوى ٤٣٠٠ نقطة على المدى القصير ومستوى ٤٥٠٠ نقطة على المدى المتوسط

أما مستوى ايقاف الخسائر على المدى المتوسط وطويل الأجل يكون بكسر مستويات ٣٩٠٠ نقطة لأسفل

مصر للألومنيوم

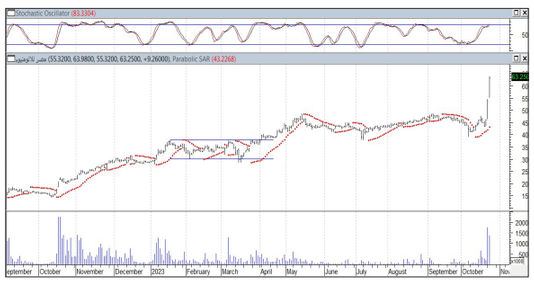

نجد أن القوى الشرائية تسيطر على السهم على المدى القصير والمتوسط مأأدى الى تحرك السهم فى اتجاه صاعد على المدى القصير والمتوسط

ليكون المستهدف الأول على المدى القصير حول مستوى ٦٦ جنيه ومستوى ٧٧ جنيه على المدى المتوسط

وننصح المستثمر قصير ومتوسط الأجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء

أما السيناريو البديل هو كسر مستويات الدعم الرئيسية لأسفل حول مستويات ٥٧,٥٠ على المدى القصير وكسر مستويات ٤٠,٥٠ جنيه على المدى المتوسط ليتحول اتجاه السهم الى هابط

سهم القناة للتوكيلات الملاحية

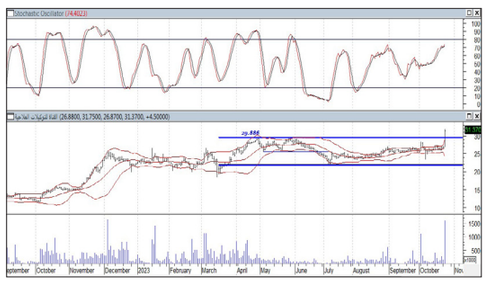

لاتزال القوى الشرائية هى المسيطرة على السهم على المدى القصير والمتوسط مأأدى الى تحرك السهم فى اتجاه صاعد ليكون المستهدف الأول عند مستوى ٣٤ جنيه على المدى القصير وعلى المدى المتوسط عند مستويات ٣٨ جنيه

وننصح المستثمر قصير ومتوسط الأجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء

أما السيناريو البديل هو كسر مستويات الدعم الرئيسية حول مستويات ٢٨,٥٠ جنيه على المدى القصير ومستويات ٢٢ جنيه على المدى المتوسط لأسفل ليتحول اتجاه السهم من صاعد إلى هابط

إعداد / مصطفى رأفت
ceta&cfte رئيس قسم التحليل الفنى بشركة ميراج لتداول الأوراق المالية

مصرفيون يرجحون التثبيت..

«مبادرة خفض الأسعار» تُعيد حسابات «المركزى» مع «الفائدة»

كتبت- منال عمر:

تباينت أراء المصرفيين حول قرار البنك المركزى بشأن حسم سعر الفائدة فى اجتماعه قبل الأخير من العام الجارى يوم ٢ نوفمبر المقبل، بعد تسارع معدلات التضخم خلال شهر سبتمبر الماضى وتسجيله معدلاً قياسيًا جديدًا بسبب ضبابية الأوضاع الاقتصادية فى ظل التوترات بالمنطقة.

كان البنك المركزى قرر تثبيت سعر الفائدة فى الاجتماع الأخير للجنة يوم ٢١ سبتمبر عند مستوى ١٩,٢٥٪ للإيداع و٢٠,٢٥٪ للإقراض، وذلك بعد رفعها بمجموع ١١٪ على ٦ مرات خلال آخر عام ونصف كان آخرها ١٪ فى اجتماع أغسطس الماضي.

وسجل معدل التضخم على مستوى الجمهورية والمدن رقما قياسيا جديدا خلال شهر سبتمبر ليرتفع إلى ٤٠,٣٪ و٣٨٪ على التوالى مقابل ٣٩,٧٪ و٣٧,٤٪ فى أغسطس، وفق ما أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مؤخرا.

بينما تراجع المعدل السنوى للتضخم الأساسي-الصادر عن البنك المركزي- إلى ٣٩,٧٪ خلال شهر سبتمبر مقابل ٤٠,٤٪ فى أغسطس الماضي، لينخفض بذلك للمرة الثالثة على التوالي، بحسب البنك المركزي.

وتوقع محمد رجائي، رئيس قطاع الاستثمار فى بنك القاهرة سابقا، ورئيس شركة كايرو للصرافة حاليا، رفع البنك المركزى سعر الفائدة بنسبة لا تقل عن ٢٪ فى اجتماعه المقبل بعد تسارع معدلات التضخم على مستوى المدن وتسجيله رقمًا قياسيًا جديدًا.

وأوضح أن معالجة التضخم تستلزم رفع سعر الفائدة لتحفيز الجمهور على ثقافة الادخار فى البنوك بالعملة المحلية مقابل تقليل معدلات الشراء وبالتالى انخفاض معدلات السيولة بما ينعكس على تراجع التضخم.

وأضاف رجائى أن وجود سعر فائدة مغرٍ على المدخرات فى البنوك سيشجع العملاء على الاستثمار فى الجنيه بدلا من التكالب على الشراء تخوفا من وجود زيادات جديدة فى الأسعار، أو اللجوء إلى الملاذات الأخرى مثل الذهب والعقارات وخلافه.

ولا يزال التضخم على مستوى المدن بعيدا عن مستهدفات البنك المركزى عند ٧٪ (بزيادة أو أقل ٢٪) بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، و٥٪ (بزيادة أو أقل ٢٪) بنهاية ديسمبر ٢٠٢٦، والتى أعلنها فى أواخر العام الماضي.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن البنك المركزى سيتجه إلى تثبيت سعر الفائدة فى الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية، وحتى نهاية العام الجاري، مع بدء تنفيذ مبادرة خفض السلع من يوم ١٤ أكتوبر الماضى وفق الاتفاق المعلن.

وأوضح أنه لن يكون هناك جدوى من رفع البنك المركزى سعر الفائدة فى الاجتماع المقبل بعد أن فقد الرفع تأثيره، بل سينعكس سلبا على زيادة التكلفة على القطاع الخاص وبالتالى زيادة أسعار السلع بما قد يؤدى إلى ارتفاع التضخم من ناحية أخرى.

وربط عبد العال نجاح مبادرة خفض الأسعار فى خفض التضخم بعدم وجود أزمة فى سلاسل الإمداد العالمية وعدم ارتفاع أسعار السلع تأثرًا بالتوترات الجيوسياسية بالمنطقة بالحرب الإسرائيلية الفلسطينية.

وتوقع محمود نجلة، المدير التنفيذى لصناديق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إبقاء البنك المركزى على سعر الفائدة دون تغيير مع الاتجاه بشكل اختيارى لخفض أسعار بعض السلع وفق المبادرة الحكومية مع الصناع والتجار.

وأوضح أن النجاح فى تطبيق مبادرة خفض أسعار بعض السلع الأساسية- التى تمثل المكون الأكبر من إجمالى سلة السلع فى مؤشر قياس معدلات التضخم- سيساعد فى انحسار التضخم وتباطؤه وبالتالى تمهل البنك المركزى فى رفع الفائدة إلى ما بعد نهاية العام الجاري.

وأوضح «نجلة» أن من الناحية النظرية يفترض أن يرفع البنك المركزى سعر الفائدة فى الاجتماع المقبل للجنة لامتصاص الضغوط التضخمية وتقليص فجوة العائد الحقيقى بالسالب على الجنيه، لكن توقعات تراجع معدلات التضخم مستقبليا بعد مبادرة خفض السلع ستساعد المركزى على تثبيت الفائدة وفق استراتيجيته باستهدافه التضخم المستقبلى وليس الفعلي.

بالتعاقد مع «المصرية للتأمين التعاونى»:

«البنك الأهلى» يغطى مخاطر عدم سداد قروض المشروعات الصغيرة

كتبت- منال عمر:

وقع البنك الأهلى المصرى والجمعية المصرية للتأمين التعاونى عقدا لتغطية مخاطر عدم السداد للائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وقام بالتوقيع على العقد سعد محى الدين رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصري، ومصطفى أبو العزم العضو المنتدب للجمعية المصرية للتأمين التعاوني، بحضور يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، ويحيى العجمى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.

وقال يحيى أبو الفتوح، إن توقيع العقد يأتى استمرارا للتعاون الوثيق والبناء والعلاقة التاريخية مع الجمعية والتى امتدت لأكثر من ٢٥ عاما، قامت خلالها بتقديم التغطية التأمينية لمخاطر عدم السداد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى خدمات التأمين التكميلية بما يكفل توفير تغطية تأمينية متكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الممولة من البنك.

وأضاف أبو الفتوح أن العقد يتضمن العديد من التيسيرات والتعديلات التى تم إضافتها بما يتناسب مع التطورات التى طرأت على السوق خلال الفترة الماضية بما يكفل رفع كفاءة الخدمة المقدمة لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرودفع معدلات التعامل مع الجمعية.

وقال مصطفى أبو العزم إن الجمعية تعمل على تقديم أفضل خدمة تأمينية وفقا وشروط التعاقد وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأوضح أن العقد يشمل تغطية مخاطر عدم السداد للائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بكافة قطاعات النشاط الاقتصادى وهى الزراعي، والصناعي، والتجاري، والخدمى لكافة الكيانات القانونية سواء الأفراد أو الشركات أو المهن الحرة بحد أقصى ١٠٨ مليون جنيه للعميل الواحد والذى يعد من اكبر قيم التغطية التأمينية فى سوق التأمين المصرى.

وأرجع أبو العزم ذلك إلى تميز نتائج أعمال الجمعية ماليا وفنيا وثقة معيدى التأمين فى الجمعية، مشددا على حرص الجمعية على سداد كافة التزماتها تجاه عملائها وسرعة صرف التعويض فى التوقيتات المحددة .

وقال طارق حسن رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن التعاون مع الجمعية يأتى فى إطار جهود البنك المبذولة مع شركاء النجاح لتنمية ولما توفره من تغطية مخاطر عدم السداد للمشروعات التى تثبت الدراسة جدواها الاقتصادية وتستلزم مثل هذا النوع من التغطية التأمينية الحصول على التمويل المطلوب.

وأضاف أن محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المباشرة وغير المباشرة بالبنك بلغت نحو ١٥٧ مليار جنيه لعدد ١٢٩ ألف عميلا.

وأضاف سعد محى الدين أن البنك الأهلى يعد أول بنك تعامل مع الجمعية منذ تأسيها قبل ٢٥ عاما حيث شهدت معاملات البنك معها نموا مطردا فى ضوء التعاون والتنسيق التام حيث تم تطوير آليات العمل أكثر من مرة بما يتناسب مع ظروف السوق.

وأوضح أنه تم فى إطار هذا التعاون تغطية مخاطر عدم السداد للتمويلات الممنوحة على قوة التعاقدات المبرمة بين البنك وجهاز تنمية المشروعات والتى بلغت أكثر من ١٥ مليار جنيه خلال فترة التعامل بالإضافة إلى التمويلات الأخرى خارج برنامج تنمية المشروعات.

«بنك مصر» يقترض من مؤسسة التمويل الدولية لصالح المشروعات الصغيرة

كتبت- منال عمر:

أعلن بنك مصر توقيع شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، بموجبها يحصل البنك على قرض بقيمة ٢٣٤ مليون دولار لإعادة توجيها إلى تمويل عملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورائدات الأعمال من السيدات.

وسيتم توجيه نصف قيمة القرض لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر المملوكة للنساء، مما يساعد على معالجة فجوة التمويل الكبيرة التى تواجهها هذه المشروعات، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليص فجوة التمويل بين الجنسين.

كانت مؤسسة التمويل الدولية أعلنت عن هذا التوقيع على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى المنعقدة فى مراكش، بحسب البيان.

ويتألف مبلغ القرض من ١٩٠,٧ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية و٤٣,٣ مليون دولار من برنامج محفظة الإقراض المشترك المُدار من خلال مؤسسة التمويل الدولية.

ويمثل هذا القرض أول استثمار لمؤسسة التمويل الدولية موجه للمساواة بين الجنسين فى أحد بنوك القطاع العام فى مصر، وفق ما ذكره البنك فى البيان.

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر: «ستساعد شراكتنا مع مؤسسة التمويل الدولية فى زيادة عدد الشركات التى تقودها المرأة فى محفظتنا المصرفية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعزيز الشمول المالى لرائدات الأعمال فى مصر بالاضافة إلى ضم الاقتصاد غير الرسمى للاقتصاد الرسمي».

وقال سيرجيو بيمنتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة أفريقيا خلال حفل توقيع الشراكة: «إن زيادة فرص الحصول على التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات المملوكة للنساء يمكن أن يساعد فى خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر.

ويتماشى هذا الاستثمار مع إطار الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولى لمصر، والذى يسعى إلى دعم المزيد من الوظائف الأفضل فى القطاع الخاص فى البلاد، من بين أهداف أخرى، بحسب سيرجيو.

وتمتلك مؤسسة التمويل الدولية محفظة استثمارية فى مصر تبلغ قيمتها حوالى ١,٧ مليار دولار ومحفظة استشارية نشطة تبلغ قيمتها ٣٢ مليون دولار.

وتدعم مؤسسة التمويل الدولية القطاع الخاص فى مصر فى مجالات رئيسية مثل الحصول على التمويل، والتكنولوجيا المالية، وتمويل المناخ، والصناعات التحويلية، والبنية التحتية والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين.

شراكة بين «بنك مصر» و«اتصالات» لإطلاق SuperPay

أطلق بنك مصر واتصالات من&e فى مصر شركة سوبر باى SuperPay لتكنولوجيا المدفوعات الإلكترونية، حيث أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعد من الأسباب المهمة التى تعزز من صناعة التكنولوجيا المالية، تعزز من الابتكار والنمو الاقتصادى ويساهم فى تحقيق الشمول المالى الذى تهدف إليه جهود الدولة.

وتهدف الشركة لتقديم حلول مالية مبتكرة ومتطورة للشركات والأفراد والمتاجر ليصبح سوبر باى نظام شامل يغطى جميع احتياجاتهم تحت مظلة واحدة. حيث تتيح خدمات SuperPay قبول الدفع لدى أى تاجر سواء كان أونلاين أو فى المحلات بالكروت البنكية، المحافظ الإلكترونية وطرق دفع متعددة من خلال ماكينات نقاط البيع POS الخاصة بـ SuperPay وحلول و خدمات أخرى، بالإضافة إلى خدمات دفع الفواتير (الاتصالات، والمرافق، والتعليم، والتبرع، والألعاب، وما إلى ذلك).

وقال عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إننا سعداء بالتعاون مع اتصالات مصر من&e لإطلاق شركة Super Pay لتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية، ويأتى ذلك فى إطار دعم جهود الحكومة المصرية والتى تضع على قمة أولوياتها دعم خطط التحول الرقمى والابتكار وتماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، كما يأتى ذلك فى إطار استراتيجيتنا نحو تعزيز منظومة الخدمات المالية ودعم قطاع المدفوعات الرقمية، حيث يسعى بنك مصر جاهدا لتوطين الخدمات التكنولوجية المتطورة فى مختلف تعاملاته بما يضمن مواكبة التطور العالمي؛ باعتبارها ضرورة لاستمرارية ريادتنا للسوق المصرفى المصري.

وأوضح أن إدخال عناصر التحول الرقمى فى منظومة العمل المصرفى سيساهم بصورة أكبر فى تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها دعما و تعزيزا لجهود الشمول المالي.

وأكد المغربى أن البنك يعمل جاهدًا على تقديم الحلول الرقمية المبتكرة للعملاء ويسعى لدعم جهود الدولة لتحقيق الشمول المالى والتحول نحو المجتمع اللانقدي، ويعد هذا التعاون خطوة جديدة لدعم أجندة التحول الرقمى فى مصر، من خلال العمل معًا لتمكين المزيد من العملاء من الاستفادة من منظومة مدفوعات رقمية جديدة.

وقال حازم متولي، الرئيس التنفيذى لشركة اتصالات من&e فى مصر، إن الشركة تأتى فى إطار رؤية &e للتحول إلى شركة تكنولوجيا تستهدف تقديم كافة الخدمات الرقمية بما فى ذلك التوسع فى الحلول المالية للعملاء من الشركات والأفراد، وأكد أن اتصالات تعد من أوائل الشركات فى السوق المصرى التى تقدم نموذج الدمج المتكامل لخدمات التكنولوجيا والاتصالات مع الخدمات المالية بحلول مبتكرة.

وقال طارق ناجي، الرئيس التنفيذى لشركة SuperPay، إن شراكة اتصالات من &eفى مصر مع بنك مصر لإطلاق شركة SuperPay تعمل على تعزيز قطاع الحلول المالية الرقمية فى الدولة بفضل المزج بين خبرات اتصالات كمقدم للتكنولوجيا وبنك مصر الذى يعد واحد من أقوى البنوك فى مصر، حيث تعتبر هذه الشراكة خطوة إستراتيجية هامة لتقديم حلول مالية متقدمة وآمنة للمستخدمين، وأن شركة SuperPay تفخر بتقديم بيئة أمنة متقدمة تضمن حماية المعاملات المالية والبيانات الشخصية للعملاء، بينما يسهم بنك مصر بخبرته وقوته فى السوق المصرى فى توفير خدمات مالية متميزة، لذا يمثل هذا التعاون ركيزة مهمة لتطوير البنية المالية فى مصر وتقديم خدمات مالية موثوقة وآمنة للجميع.

الشروط والتيسيرات والفائدة فى أبرز ٨ بنوك..

منافسة قوية بين البنوك فى سباق «قروض السيارات»

كتب: ياسر جمعه

تتسابق البنوك على تقديم قروض السيارات بشروط ميسرة وفائدة تنافسية، حيث تقدم البنوك باقة من برامج قروض السيارات المختلفة التى تناسب كافة الفئات من موظفين ومهنيين وغيرهم، إذ تتنافس البنوك فى تقديم أفضل برامج التمويل لعملائها، وتتراوح معدلات الفائدة بين ١٢,٣٢٪ وحتى ٢٧,٥٪ هذا إلى جانب التأمين على الحياة التى أصبحت معظم البنوك تقدمه مجانيًا طوال مدة القرض .

وتتمحور أبرز الشروط بمعظم البنوك الا يقل عمر المُقترض عن ٢١ ولايزيد ٦٥ عامًا، ووجود أصل ايصال مرافق حديث وصورة بطاقة الرقم القومى بالإضافة إلى عرض أسعار معتمد من المعرض المراد شراء السيارة منه، وإثبات دخل من جهة العمل وبالنسبة لاصحاب المهن الحرة بطاقة ضريبية وسجل تجارى وتصريح مزاولة مهنة وكشف حساب لأخر ٦ شهور .

البنك الأهلى المصري

يقدم البنك الأهلى المصرى فرصة استثمارية مغرية للعملاء الراغبين فى شراء سيارة جديدة او مستعملة، حيث يتميز القرض بتمويل يصل لـ ٣ مليون جنيه، وتوفر شروط سداد مرنة لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

تفاصيل القرض تتضمن فترة سداد تصل إلى ٧ سنوات، وتمويل يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع العملاء بمزايا إضافية تشمل عدم وجود مصاريف استعلام ائتماني، وحد أدنى لصافى الدخل الشهرى يبدأ من ١٥٠٠ جنيه.

كما يقدم البنك الأهلى المصرى برامج تمويل مصممة خصيصًا للموظفين وأصحاب المهن الحرة، تتضمن فائدة متناقصة تبلغ ٢٤,٥٪ مع مقدم يصل إلى ٤٠٪ وفترة سداد تصل إلى ٥ سنوات، بينما تتميز برامج التمويل لأصحاب المهن الحرة بمقدم يتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ وفائدة متناقصة تبلغ ٢٥٪.

بنك مصر

بنك مصر يقدم فرصة مغرية للحصول على قرض السيارة، حيث يوفر عائدًا تنافسيًا للموظفين يصل إلى ١٢,٣٢٪ ولأصحاب المهن الحرة يصل إلى ١٣,٤٧٪. يتميز القرض بشروط ميسرة تسهل عملية الحصول على التمويل المطلوب.

تفاصيل القرض تشمل الحد الأدنى لعمر المقترض وهو ٢١ عامًا، والحد الأقصى للقرض يصل إلى ٦ مليون جنيه. يتم توفير نسبة تمويل تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة، مع فترة تمويل تصل إلى ١٢٠ شهرًا.

ومن بين الميزات الأخرى لهذا القرض، عدم وجود مصاريف استعلام ائتماني، وثيقة تأمين مجانية تغطى فترة عمر القرض، وعدم الحاجة إلى تأمين أو حظر بيع على السيارة الممولة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الحد الأدنى لصافى الدخل الشهرى ١٠٠٠ جنيه.

بنك القاهرة

يقدم بنك القاهرة خدمة قروض السيارات الجديدة بفوائد متنوعة تتراوح بين ١٨٪ إلى ٢٣,٧٥٪ ويمكن للعملاء الاستفادة من نسبة تمويل تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة، مع فترة سداد تصل إلى ٧ سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر بنك القاهرة أيضًا خدمة قروض السيارات المستعملة بنسبة تمويل تصل إلى ٦٠٪ من قيمة السيارة وفترة سداد تصل إلى ٧ سنوات.

كما يقدم البنك أيضًا خدمة القروض بضمان، حيث يمكن الحصول على تمويل يصل إلى ٩٠٪ من قيمة الضمان وفترة سداد تصل حتى ٨٤ شهرًا.

البنك التجارى الدولي

يقدم البنك التجارى الدولى CIB خدمة قروض السيارات بشروط ميسرة. يمكن للعملاء الحصول على قرض بدون مقدم، حيث يتيح البنك نسبة تمويل تصل إلى ٨ مليون جنيه و تتراوح معدلات الفائدة فى هذا النوع من القروض بين ٢٢٪ وحتى ٢٥,٧٥٪ بفترة سداد تصل إلى ٨ سنوات، ويتم التغطية حتى ١٠٠٪ من قيمة السيارة المطلوبة، دون حظر بيع أو تأمين على السيارة.

المصرف المتحد

يعرض المصرف المتحد برنامج تمويل UB أوتو للسيارات، حيث يتيح تمويلًا يصل إلى ٩٠٪ من قيمة السيارة وفترة سداد مرنة تتراوح تبدأ من ٦ أشهر وحتى ٦ سنوات، يتم تقديم التمويل لجميع الفئات الاجتماعية، بما فى ذلك الأفراد ذوى الدخل الشهرى وأصحاب المهن الحرة و الشركات.

يتم تحديد فترة سداد تصل إلى ٦ سنوات للموظفين و٥ سنوات لأصحاب المهن الحرة. يقدم البنك حاليًا قروضًا للسيارات المستعملة بفائدة متناقصة تبلغ ٢٧,٥٪ عند تحويل قيمة الأقساط فقط. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك خيارات تمويل متنوعة تعتمد على تحويل الراتب للبنك، حيث تنقسم إلى شريحتين A و B.

فى الشريحة A، تتراوح فترة السداد بين سنة و٥ سنوات بفائدة متناقصة قدرها ٢٣,٥٪. وإذا استمرت فترة السداد من ٥ إلى ٨ سنوات، فإن الفائدة تصبح ٢٤,٥٪ وتتناقص.

أما فى الشريحة B، فإذا كانت فترة السداد بين سنة و٥ سنوات، فإن الفائدة تصبح ٢٥,٥٪ وتتناقص. وإذا كانت بين ٥ و٨ سنوات، فإن الفائدة تصبح ٢٦,٥٪ وتتناقص. يشترط الحصول على راتب شهرى لا يقل عن ١٧٠٠ جنيه، وتصل قيمة التمويل إلى ١,٥ مليون جنيه فى حالة عدم تحويل الراتب، و٢ مليون جنيه فى حالة تحويل الراتب.

بنك الاستثمار العربي

يقدم البنك برنامج تمويل لتقسيط السيارات الجديدة والمستعملة بطريقة ميسرة وسهلة حيث يتيح تمويل يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة، مع حد أقصى للتمويل يصل إلى ٤ مليون جنيه.

يتمتع العملاء أيضًا بمرونة فى فترة السداد، والتى يمكن أن تصل إلى ٨٤ شهرًا، مما يتيح لهم القدرة على تحمل الأقساط بشكل مريح ومناسب لظروفهم المالية الشخصية، وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم عائد تنافسى على جميع برامج قروض السيارات التى يقدمها البنك.

QNB الأهلى

يقدم البنك خدمات تمويل السيارات بمجموعة متنوعة من الخيارات حيث يتيح البنك قروضًا تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة الجديدة، و٧٠٪ من قيمة السيارات الكهربائية، و٧٥٪ من قيمة السيارة المستعملة،مع فترات سداد تصل إلى ٧ سنوات كحد أقصى، مما يتيح للعملاء تحميل الأقساط بشكل مناسب ومريح.

يوفر البنك أيضًا برامج تمويلية للموظفين بمختلف الخيارات. يمكن للعملاء الذين يحولون رواتبهم إلى البنك الاستفادة من تمويل بدون مقدم بفائدة ٢٢,٥٪، أو تمويل بمقدم ٢٠٪ بفائدة ٢٢٪. وفى حالة عدم تحويل الراتب، يكون سعر الفائدة ٢٣٪ بدون مقدم، أو ٢٢٪ بمقدم ٢٠٪.

بالإضافة إلى ذلك، يتوفر لأصحاب المهن الحرة برامج تمويلية ملائمة. يمكن للعملاء الاستفادة من تمويل بمقدم ٢٠٪ وفائدة ٢٣,٥٪، أو تمويل بمقدم ٤٠٪ وفائدة ٢٣٪..

كريدى أجريكول مصر

يقدم كريدى أجريكول برامج تمويل لشراء السيارات بمجموعة من المزايا والخيارات المرنة حيث يتيح تمويل يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السيارة، مع قيمة تمويل تصل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

يتميز برنامج التمويل بأسعار فائدة تنافسية، مما يساعد العملاء فى الحصول على تمويل بتكلفة معقولة ومناسبة. كما يتمتع البرنامج بمرونة فى فترة السداد، حيث يمكن للعملاء اختيار فترة تتراوح بين ٦ أشهر و٧ سنوات، وذلك بناءً على احتياجاتهم الشخصية وقدرتهم على سداد الأقساط.

بالإضافة إلى ذلك، يتميز برنامج التمويل من كريدى أجريكول مصر بسهولة وسرعة الإجراءات حيث يُسهل البنك عملية التقديم والموافقة على التمويل، مما يوفر للعملاء تجربة سلسة ومريحة.

CIB يشارك فى أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط 2023 بالسعودية

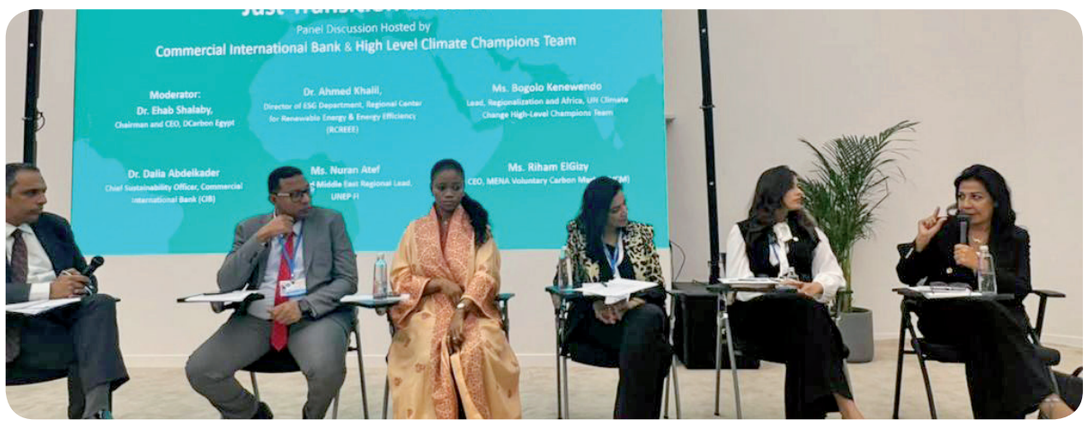

شارك البنك التجارى الدولى مصر (CIB)، فى أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى تنظمه السعودية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وقام CIB، وفق ما جاء فى بيان البنك، بعرض جدوى تمويل مشروعات التنوع البيولوجى فى المنطقة حيث كان الهدف من هذا الحدث الإقليمى هو توفير منصة مشتركة لصانعى السياسات والقرارات بالإضافة الى الشركات ومؤسسات المجتمع المدنى لتبادل الآراء حول التحديات المناخية والحلول التى تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمهيدا لمؤتمر المناخ القادم COP٢٨.

ونظم البنك التجارى الدولى ندوة بعنوان «التمويل الإنتقالى نحو اقتصاد منخفض الكربون ودور البنوك نحو هذا التحول فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا».

وقالت د. داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجارى الدولي، «رحلة تعميم التمويل الإنتقالى تتطلب آليات وتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ومن بينهم المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية والمؤسسات التنموية و القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وقطاعات العلوم والتكنولوجيا وصانعى القرارات والسياسات».

وأضافت «نعلم أن التحول يحتاج إلى تظافر الجهود وأن هناك حاجة ملحة للتحول الداخلى لكل من المؤسسات المالية والعملاء للوصول إلى نظام بيئى متوازن للحفاظ على التنوع البيولوجي».

وشاركت د. عبد القادر فى حلقة نقاش أخرى نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بعنوان «النهوض بتمويل مشروعات التنوع البيولوجى لتعزيز الصلابة فى مواجهة التغيرات المناخية».

وأضافت عبد القادر خلال كلمتها: «يدرك البنك التجارى الدولى أن التنوع البيولوجى والطبيعة يشكلان رأس مال ثمين ويوفران الأساس لنمونا الاقتصادي، حيث تشير التقديرات إلى أن نصف الناتج المحلى الإجمالى العالمي، حوالى ٤٤ تريليون دولار يعتمد على الطبيعة والتنوع البيولوجي».

وأضافت أن هذا هو السبب فى أن نظم إدارة المخاطر البيئية والإفصاح عنها تتطور من التركيز على تغير المناخ إلى التنوع البيولوجى لذلك يجب أن تكون المؤسسات المالية مستعدة لإدراج التنوع البيولوجى فى سياساتها واستراتيجياتها وإفصاحاتها، ويأتى نهر النيل فى مصر كمثال لأهمية التنوع البيولوجى والذى يستدعى اهتمام المؤسسات المالية.

شراكة بين منصة «QNB bebasata» وفيزا لإصدار بطاقات الدفع الإلكترونى

وقعت منصة «QNB bebasata» الرقمية التابعة لبنك QNB الأهلى على اتفاقية تعاون مع شركة فيزا العالمية للمدفوعات الإلكترونية، بهدف تعزيز المدفوعات الرقمية، وإصدار البطاقات المصرفية لعملاء المنصة.

وقال البنك إن المنصة تستهدف تحقيق الانتشار والتوسع فى السوق المصرية وتقديم كافة البرامج والخدمات البنكية لجميع العملاء باختلاف شرائحهم مع التركيز على فئة الشباب والمرأة لدعم التمكين الاقتصادى والاجتماعى وفق توجهات وأهداف البنك المركزى المصري.

ووقع اتفاقية التعاون محمد بدير الرئيس التنفيذى لـQNB الأهلي، وملاك البابا مدير عام شركة فيزا بمصر، وبحضور طارق فايد مساعد الرئيس التنفيذى والرئيس التنفيذى لقطاعات الأعمال بـ QNB الأهلي، ودواليا سويلم رئيس منصة QNB bebasata، وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وقال محمد بدير إن توقيع الاتفاقية مع شركة فيزا يستهدف تعزيز المدفوعات الإلكترونية وتقديم حزمة من المنتجات المصرفية لتحقيق استراتيجية البنك المركزى فى ملف الشمول المالى والتحول الرقمي.

كما سيتم بموجب الاتفاقية إصدار البطاقات المختلفة لعملاء منصة QNB bebasata الرقمية والتى تعد المنصة الأولى المتخصصة فى تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة عبر التطبيق الإلكترونى بكل دون الحاجة إلى تعامل بشرى مع الموظفين، وفق ما ذكره بدير.

وأوضح أن المنصة الرقمية تمكنت منذ إطلاقها فى مارس الماضى فى استقطاب عدد كبير من العملاء وتقديم باقة من المنتجات المصرفية (بطاقات وحسابات وشهادات وقروض) بشكل إلكتروني».

وأضافت ملاك البابا مدير عام شركة فيزا بمصر، «هذه الاتفاقية هى امتداد لشراكة على مدار ١٥ عام بين Visa وQNB تم خلالها طرح عدد من المنتجات فى السوق المصري».

وأوضحت أن التعاون من خلال منصة «بيساطة» يتماشى مع أهداف «Visa» لتعزيز الوصول للخدمات المالية عن طريق الابتكار لخلق منتجات رقمية تعمل على الارتقاء بتجربة العميل.

وقالت داليا سويلم- رئيس منصة «bebasata QNB»، إن المنصة الرقمية التى تعد التطبيق الأول فى السوق تستند على بنية تكنولوجية تؤهلها لتدشين العديد من الخدمات والمنتجات فى السوق المصري.

«التجارى الدولى» يحتفل بمرور 4 سنوات على المبادئ المصرفية المسؤولة

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB)، الاحتفال بمرور ٤ سنوات على كونه أحد البنوك المؤسسة لمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB)، ومن ثم عضويته فى المجلس الاستشارى ممثلاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وشهدت هذه المبادئ على مر السنوات الماضية دعماً واسع النطاق من المستثمرين والعملاء والعاملين فى جميع أنحاء المجتمع المالى معتبرين أنه المعيار الذهبى لأسس التمويل المستدام.

وتسعى هذه المبادرة من خلال ٧ مبادىء إلى دعم المؤسسات المالية بالإرشادات اللازمة لدمج ممارسات الاستدامة مع الحد من التأثير البيئى والمجتمعي، بحسب البيان.

وأصدر CIB منذ ذلك الحين تقاريره بما يتماشى مع آليات هذه المبادئ لمدة ثلاث سنوات متتالية، حيث يغطى أحدث إصدار له عام ٢٠٢٢.

وقد تمكن CIB من تحديد كل من المناخ والشمول المالى باعتبارهما أكثر الأمور إلحاحا طبقا لتكوين محفظته الائتمانية وتوجهه الوطنى والبعد العالمي.

وبناء على ذلك، بدأت قطاعات الأعمال والإدارات والوظائف ذات الصلة داخل البنك بالفعل فى العمل معاً لمعالجة تلك الآثار وتمكنت من وضع أهداف نحو تحقيق النمو المستدام فى تلك المجالات.

وقال حسين أباظة، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب بـCIB: «منذ أن أصبح البنك أحد الموقعين المؤسسين لمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة فى ٢٠١٩، قدمت هذه المبادرة إرشادات للبنك التجارى الدولى من أجل تسريع تحول نظامنا، وتعزيز ممارسات إعداد التقارير لدينا وتحديد مجالات تأثيرنا على البيئة والمجتمع».

وقالت د. داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام فى CIB « هناك حاجة ملحة للبنوك بالمنطقة للعمل معاً أكثر من أى وقت مضى لنحو هدف موحد، للحد من تأثيرها على البيئة والمجتمع مع الحفاظ على نمو أرباحها».

وأضافت عبد القادر « أن هذه المبادئ قامت بدعم البنك فى تطوير مساره نحو نموذج أعمال أكثر صلابة فى مواجهة تغير المناخ، والإبلاغ بشفافية عن التقدم الذى أحرزناه فى هذا المجال».

وأوضحت أن البنك سيستمر فى موائمة أهدافه التشغيلية مع الهدف الأساسى للمبادئ المصرفية المسؤولة وهو النمو، مع تأمين الاحتياجات البيئية والاجتماعية للأجيال القادمة.

«البنك المركزى» ينهى بنجاح مشروع تعزيز الشمول المالى والرقابة المصرفية بمصر

كتب: ياسر جمعه

كشف كل من البنك المركزى المصرى والاتحاد الأوروبى والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، عن الانتهاء بنجاح من مشروع الدعم الفنى "تعزيز الشمول المالى والرقابة المصرفية فى مصر"، والذى تم إطلاقه فى نوفمبر٢٠١٨ بتمويل قدره ٤,١٢ مليون يورو من الاتحاد الأوروبى والوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادى والتنمية، ونفذته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

يأتى ذلك فى إطار حرص البنك المركزى المصرى على تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق نظام مالى شامل، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية لتدعيم النمو الاقتصادى الشامل والمستدام.

وحقق المشروع العديد من الإنجازات والنتائج الإيجابية منها صياغة استراتيجية الشمول المالى (٢٠٢٢-٢٠٢٥) التى أعدها البنك المركزى المصرى اعتمادًا على نتائج المسح الميدانى للخدمات المالية على عينة ممثلة للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، شملت القطاعين الرسمى وغير الرسمى وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات والهيئات المعنية.

وشهدت مؤشرات الشمول المالى التى أصدرها البنك المركزى فى ديسمبر ٢٠٢٢ زيادة كبيرة فى معدلات الشمول المالى خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢، بمعدل نمو قدره ١٤٧٪، ليصل إجمالى ملكية واستخدام الحسابات إلى ٤٢,٣ مليون مواطن، وهو ما يمثل ٦٤,٨٪ من إجمالى ٦٥,٤ مليون مواطن (١٦ سنة فأكثر)، أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالى الخاصة بالمرأة فقد أظهرت ارتفاعًا فى عدد الإناث اللاتى يمتلكن ويستخدمن حسابات إلى ١٨,٣ مليون سيدة بنهاية عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل٥٧,٦٪ من إجمالى ٣١,٨ مليون سيدة بمعدل نمو بلغ ٢١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

كما ساهم المشروع فى إطلاق منصة "افهم بيزنس" بالتعاون مع المعهد المصرفى المصري، والتى تهدف لتقديم الدعم الفنى للشركات الناشئة والشركات الصغيرة.

وعلى صعيد التعاون فى مجال الرقابة المصرفية، فقد تم الانتهاء من تطوير نموذج تقييم المخاطر المكون من ١٢ عنصرًا، تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية لتعزيز الرقابة والإشراف على البنوك، ويستكمل قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى تطبيق النموذج واختباره دوريًا.

أما بالنسبة لتعزيز إطار التعليمات الرقابية، فقد ركز المشروع على تدعيم القدرات الرقابية ورفع كفاءة الجهاز المصرفى لتطبيق مقررات بازل ٣ – إصلاحات ما بعد الأزمة – خاصة فيما يتعلق بمخاطر السوق والائتمان والتوريق، وكذا رأس المال الرقابي.

وقالت مى أبو النجا، وكيل أول المحافظ، قطاع مكتب المحافظ بأن المشروع يعكس الشراكة الاستراتيجية للبنك المركزى المصرى مع كل من الاتحاد الأوروبى والتعاون الإنمائى الألمانى فى إطار حرص البنك على تعزيز الشمول المالى وإتاحة الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع من المواطنين والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يعزز التمويل المستدام.

وقال محمد أبو موسي، وكيل أول المحافظ، قطاع الرقابة المكتبية، الرقابة والاشراف، أن المشروع ساهم فى تعزيز الرقابة والاشراف بما يدعم قوة الجهاز المصرفى متضمنا الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

وقال السفير كريستيان بيرجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبى فى مصر، إن مشروع تعزيز الشمول المالى والرقابة المصرفية فى مصر يعد جزءًا حيويًا من جهود الاتحاد الأوروبى لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى فى مصر. حيث تمكنا من خلال هذا المشروع، من العمل عن كثب مع شركائنا لإنشاء نظام مالى أكثر شمولًا يمكنه تلبية احتياجات جميع المصريين بشكل أفضل، بما فى ذلك النساء والسكان المستبعدين ماليًا.

وقالت ستيفانى سورتسن، نائب رئيس التعاون الإنمائى الألمانى فى مصر، إن هذا المشروع هو شهادة على التزامنا بدعم النمو الاقتصادى المستدام والتنمية الاجتماعية فى مصر، ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع شركائنا فى مصر.

المبيعات تنتعش رغم ارتفاع الأسعار ١٠٠٪..

السوق العقارى «فى العالى»

كتبت - صفاء أرناؤوط:

سجلت أسعار العقارات ارتفاعًا كبيرًا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وفروق العملة المحلية وارتفاع أسعار الخامات الأمر الذى دفع وبقوة لارتفاع سعر المنتج العقارى بنسب غير مسبوقة وصلت إلى ١٠٠٪، وبالرغم من ذلك فإن الطلب على العقار شهد إقبالًا كبيرًا وسجلت النسب البيعية للمشروعات أعلى معدلات بيع وذلك بسبب تخوفات ارتفاعات الأسعار بنسبة أكبر مما هى عليه خلال الفترة الحالية، وذلك وفقًا لعدد من التقارير وآراء كبار المطورين بالسوق العقارى المحلي.

وتعليقًا على ذلك قال محمد عبد الفتاح الرئيس التنفيذى لشركة EIGHT للتطوير العقاري، أن إرتفاع الأسعار الذى شهده السوق العقارى خلال الفترة الأخيرة وبالتحديد بالربع الثالث من العام الحالي، يرجع إلى العديد من الأسباب الخارجية مثل الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة كورونا، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة ومعدل التضخم الأمر الذى أدى إلى ظهور حالة الضبابية أثرت على الاقتصاد المصرى عامة، وقطاع التطوير العقارى بشكل خاص.

وأضاف فى تصريح خاص للبورصجية»، أن جميع القطاعات الاقتصادية، شهدت ارتفاعًا كبيرا فى أسعار السلع والخدمات فى الفترة الاخيرة، بما فى ذلك القطاع العقارى الذى يساهم بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلى المصري، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات وزيادة التحديات التى تواجه القطاع العقاري.

وأضاف عبد الفتاح أن القطاع العقارى يرتبط بشكل وثيق بالقطاع المصرفي، موضحا أن قيام البنك المركزى برفع أسعار الفائدة لأكثر من مرة، بداية من شهر مارس من العام الماضى ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تغير سعر الصرف أدى إلى إرتفاع كبير فى أسعار العقارات.

وأوضح أن القطاع العقارى شهد ارتفاعًا فى الأسعار بنسبة وصلت إلى ١٠٠٪ على مدار عام كامل مطالبًا كافة الشركات العقارى بالتحوط لمواجهة التحديات الراهنة.

وقال أيمن سامى رئيس جيه إل إل للأبحاث والدراسات، أن السوق العقارى المصرى شهد خلال الربع الثالث ارتفاع إجمالى مخزون السوق من الوحدات السكنية إلى ما يقرب من ٢٦٢ ألف وحدة عقب تسليم ٧ آلاف وحدة فى مجمعات سكنية كبرى. ومن المتوقع تسليم ما يقرب من ٩ آلاف وحدة خلال الربع الأخير من العام.

وأضاف أن ارتفاع الطلب والضغوط التضخمية فى البلاد، ارتفع متوسط أسعار البيع خلال الربع الثالث بنحو ٤٠٪ فى مدينتى ٦ أكتوبر و٤٥٪ القاهرة الجديدة مقارنةً بالعام الماضي. بينما واصلت الإيجارات نموها بوتيرة سريعة، مسجلةً زيادات سنوية قدرها ٢٢٪ فى ٦ أكتوبر و١٨٪ فى القاهرة الجديدة.

وحول توقعاته للفترة المقبلة، قال أن أغلب المشاريع المرتقبة تركز فى المرحلة القادمة على مشاريع التطوير العقارى المتكاملة والمتعددة الاستخدامات التى ترتفع فيها نسب المساحات الخضراء إلى المباني. وتهدف هذه المشاريع إلى أن تكون وجهات شاملة لأصحاب المنازل، تجمع بين الحياة الاجتماعية والخصوصية.

«بالم هيلز» تسند «درة» تمويل وإنشاء ٣ مبان تجارية فى Palmet

وقعت شركة بالم هيلز للتعمير اتفاقية مع شركة درة للمقاولات، لإسناد أعمال تمويل وإنشاء ٣ مبان تجارية بمشروع Palmet الذى يقع على مساحة ١٠٠فدان فى "بالم هيلز القاهرة لشركة درة.

وقال ياسين منصور، رئيس مجلس الإدارة والمجموعة التنفيذية لشركة بالم هيلز للتعمير: «نحن سعداء بالشراكة مع اسم موثوق به وله تاريخ قوى مثل شركة درَّة للمقاولات، ويمثل مشروع بالم هيلز القاهرة الجديدة معلمًا رئيسيًا لشركة بالم هيلز للتعمير فى شرق القاهرة، وتعتبر هذه الاتفاقية جزءًا من استراتيجيتنا لتسريع وتطوير البناء فى جميع مشروعاتنا، وتسليط الضوء على التزامنا بتقديم مجتمعات جاهزة لعملائنا».

من جانبه، قال المهندس محمد حسن درة، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة درة للمقاولات: "هذا التعاون سيفتح صفحة جديدة فى تاريخ علاقتنا الطويلة المدى مع شركة بالم هيلز للتعمير، حيث ستتمكن درة من تعزيز موقعها كواحدة من كبرى شركات تطوير العقارات، لذلك فأنا مسرور بشراكتنا لاستفادة من خبرة بالم هيلز فى إحياء جميع مشروعاته، بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى الاستفادة من ٨٠ عامًا من خبرتنا فى السوق لتقديم مجمع استثنائى لعملاء بالم هيلز".

ويذكر أن مشروع بالم هيلز نيو كايرو يقع على مساحة ٥٠٠ فدان بقلب مدينة القاهرة الجديدة، وتطوره شركة بالم هيلز للتعمير بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

ويضم مشروع بالم هيلز نيو كايرو ٤٥٠٠ وحدة متعددة الاستخدامات ما بين شقق سكنية بمساحات متنوعة، ومنازل تاون هاوس وفيلات مزدوجة ومنفصلة، تقام على ارتفاع يصل إلى ٣٣٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر، مما يوفر لقاطنيها مناظر طبيعية خلابة، ونتيجة لذلك حقق المشروعات مبيعات ضخمة منذ طرحه للبيع متربعًا على عرش المشروعات الأعلى مبيعًا بشرق القاهرة.

«الأهلى صبور» تتعاقد مع «بلتون» لبيع وإعادة تأجير أصول بـ ١,٢ مليار جنيه

وقعت شركة الأهلى للتنمية العقارية – صبور اتفاقية مع شركة بلتون للتأجير التمويلى والتخصيم ("الشركة")، احدى الشركات التابعة لشركة بلتون المالية القابضة ("بلتون")، أحد البنوك الإستثمارية الأسرع نموًا، لبيع وإعادة تأجير أصول عقارية بإجمالى قيمة ١,٢ مليار جنيه يتم تمويلها على شريحتين.

تصل قيمة الشريحة الأولى إلى ٦٠٠ مليون جنيه، وسوف يتم تسويق الشريحة الثانية عن طريق شركة بلتون للتأجير التمويلى والتخصيم بنظام المشاركة فى المخاطر مع مؤسسات تمويلية اخرى.

وقال المهندس أحمد صبور، رئيس مجلس إدارة مجموعة الأهلى للتنمية العقارية – صبور: "يسعدنا التعاون مع شركة بلتون للتأجير التمويلى والتخصيم فى هذه الاتفاقية الكبيرة، والتى سوف تعزز تدبير احتياجاتنا التمويلية وتساهم فى تسريع وتيرة أعمال التشييد والبناء، مما يدعم مكانتنا كعلامة تجارية رائده فى قطاع التطوير العقارى فى جمهورية مصر العربية وقريبا فى المملكة العربية السعودية".

عقب أمير غنام، الرئيس التنفيذى لشركة بلتون للتأجير التمويلى والتخصيم: "سعداء للتعاون مع شركة الأهلى للتنمية العقارية – صبور. تعد هذه الإتفاقية بمثابة شهادة ملموسة على تفانينا فى تقديم حلول تمويلية مبتكرة مخصصة لتلبية المتطلبات المتغيرة لعملائنا. نهدف إلى المساهمة فى نمو قطاع التطوير العقارى وازدهاره على المدى الطويل".

ارتفاع الأسعار ١٠٪ و«السياحى» يبدأ من ١٥٠ ألف جنيه..

«هلّت بشاير» الحج

كتبت- ياسمين عبد الفتاح:

بدأ القطاع السياحى الرسمى المتمثل فى وزارة السياحة والآثار والخاص المتمثل فى غرفة شركات السياحة الاستعدادات المبكرة للتجهيز لموسم الحج القادم، وذلك لمواكبة التطورات المستمرة التى تجريها السلطات السعودية لضمان نجاح الموسم وتقديم خدمة متميزة لضيوف الرحمن خلال أدائهم مناسك الحج.

يقول وليد البطوطى مستشار وزير السياحة الأسبق، فى تصريح لـ«البورصجية، إن السعودية أعلنت عن تسليم وثيقة تتضمن حصة كل دولة لموسم الحج لضمان الاستعدادات المبكرة لحج عام ١٤٤٥هـ، موضحًا أن كل دولة عليها الاستعداد للحج العام المقبل لضمان تقديم خدمات متميزة تليق بالحجاج.

وأكد البطوطى ان الوزارة وافقت على فتح الباب للشركات لتسجيل اسماء المواطنين الراغبين فى الحج من خلال شركات السياحة أسوة بما يتم مع الجهات المنظمة الأخرى مثل وزارة الداخلية التى تنظم حج القرعة.

وقال أسامة السيسى عضو اتحاد غرف السياحة، أنه تم فتح باب التقديم لقرع الحج بداية من يوم ٢١ أكتوبر الماضي، وفى خلال أسبوعين من ذلك الميعاد ستقوم وزارتى التضامن والسياحة بفتح الباب امام المواطنين الراغبين فى التقديم لبرامج الحج الذى تنظمة الوزارتان.

وأكد السيسى أن التقديم المبكر يضمن فوائد كثيرة أبرزها: إنهاء جميع إجراءات الحج قبل بدء المناسك بفترة طويل، ويساعد ايضا الشركات السياحة المنظمة لرحلات الحج السياحى على زيادة فترة تسويق البرامج، مما يجعلها تجذب أعداد اكبر من المواطنين الراغبين فى أداء مناسك الحج.

وأضاف «السيسى» أنه يوجد ٣ جهات منظمة لحصة مصر من تأشيرات الحج تعمل بشكل جدى وتقدم أفضل الخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية، مشيرًا إلى ارتفاع أسعار الحج ما بين ٥ إلى ١٠٪ عن العام الماضي.

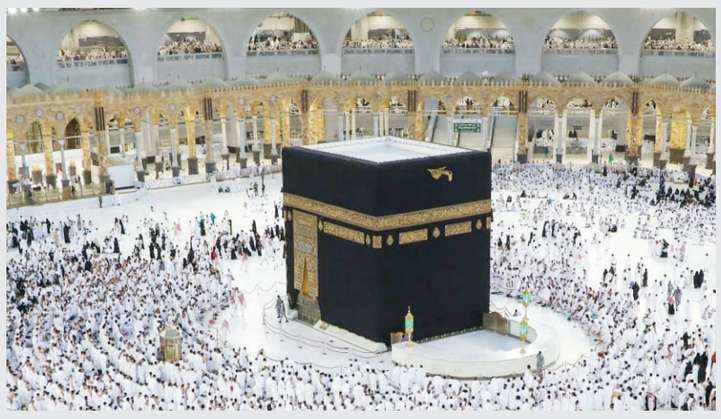

ويقول مجدى صادق عضو اتحاد الغرف السياحة، إن لجنة الحج والعمرة انتهت من إعداد ضوابط منظمة للحج السياحى، وأن الوزارة سوف تعلنها خلال الأيام المقبلة إليكترونيا، لاختيار الفائزين من المتقدمين هذا العام.

وأشار « صادق» الى اختيار شركة الطوافة عن طريق وضع اشتراطات فى ممارسة للتقديم وفتح مظاريف واختيار الافضل، مؤكدًا أن عمل اللجنة يختص بالجانب الفنى فقط، ولم يتعارض مع عمل اللجنة العليا للحج صاحبة الاشراف على التنفيذ.

ولفت عضو اتحاد الغرف السياحة، أن أسعار الحج السياحى فسوف تبدأ من ١٥٠ ألف جنيه بالنسبة للبرامج الاقتصادية البرى وطيران، وان هذا السعر لا يتضمن تذكرة الطيران او برامج السكن، مشيرًا إلى أنه تم التعاقد مع مؤسسات الطوافة السعودية التى تعمل على تقديم خدمات الاعانة لحجاج السياحة.

وأكد علاء الغمرى خبير سياحى، ان البدء المبكر سببه هو رغبة السعودية فى التنظيم المبكر، مضيفًا أن الدول التى ستنهى تعاقداتها أولا سيكون لها أولوية الأماكن المناسبة.

وأضاف الغمري، انه سيتم إنهاء التعاقدات على سكن الحجاج والمشاعر بتاريخ ٢٥ فبراير، و ١ مارس ٢٠٢٤ تبدأ عملية إصدار التأشيرات، موضحًا أنه سيغلق المسار لإصدار التأشيرات فى ٢٩ ابريل ٢٠٢٤، ويوم ٩مايو ٢٠٢٤ يبدأ وصول الحجاج الى السعودية، مشددًا على ضرورة التوجه إلى الجهات الرسمية لأنها الضامن الوحيد للحصول على أفضل خدمة.

بتكلفة تصل إلى ٥٨٩ مليار جنيه..

«المشروعات الكبرى» ترحب بالتغيرات المناخية داخل مصر

كتبت: هايدى أشرف

أصبح المناخ أحد أهدف التنمية المستدامة الذى يؤثر بشكل مباشر على مجمل الأهداف، ونتيجة لذلك تتوالى جهود الحكومة لحماية الدولة من تقلبات المناخ، لذا أطلقت الحكومة المصرية العديد من المشروعات لحماية المحافظات من خطر التقلبات المناخية، كما اهتمت الدولة بإطلاق مشروعات لحماية الدلتا والصعيد والسواحل الشمالية والبحر الأحمر من تغيرات المناخ.

وفى هذا الإطار.. قامت محافظة الإسكندرية بإنشاء مشروعات ضخمة لحماية المحافظة من تغيرات المناخ، حيث تم اطلاق مشروع تدعيم الحائط البحرى بالمنتزه؛ وذلك للحماية من عمليات النحر بتكلفة ٦٦ مليون جنيه، كما عملت على حماية ساحل الإسكندرية من منطقة بئر مسعود وحتى المحروسة وتصل تكلفة المشروع لـ ١٩٣ مليون جنيه.

وقامت المحافظة بالعمل على حماية الكورنيش باتجاه المنشية بطول ٥٠٠ متر بتكلفة تصل لـ ٧٥ مليون جنيه، كما تم حماية قلعة قايتباى من الأمواج العالية بإنشاء حائط بطول ٥٢٠ متر بتكلفة تصل لـ ٢٦٩ جنيه مصري، وجاءت هذه المشروعات بتكلفة إجمالية تصل لـ ٩٣٩ مليون جنيه.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ووزارة الموارد المائية والري.. تم إنشاء مشروع جديد لحماية السواحل الشمالية والدلتا من التغيرات المناخية، بهدف استخدام حلول قائمة على الطبيعة لمواجهة التغيرات، بالإضافة للحفاظ على الاستثمارات والثروات الطبيعية بسواحل البحر المتوسط، كما يهدف المشروع لإقامة محطات لرصد تغيرات الأمواج والرياح ومنسوب سطح البحر.

ويضم هذا المشروع ٥ محافظات وهى بورسعيد، دمياط، الدقهلية، كفر الشيخ، والبحيرة، وذلك بطول ٦٩كم، وبلغت تكلفة المشروع ٣١,٤ مليون دولار.

وعن مدينة شرم الشيخ، فتم تنفيذ أضخم مشروع على مستوى الجمهورية لمواجهة السيول والعواصف المطرية لحماية المنشآت الحيوية والمنتجعات السياحية، حيث تم إنشاء ١٥ بحيرة صناعية، كما تم إنشاء ٩ سدود بطاقة تخزينية تبلغ ٦,٦ متر مكعب، بالإضافة إلى إنشاء ١٣ قناة صناعية تم تنفيذها لتصريف مياه الامطار بطول ٦٠ كم، وتصل تكلفة هذا المشروع الى ١,٥ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالصعيد، واصلت الدولة مجهوداتها لحماية الصعيد، لذلك قامت الدولة بتنفيذ ٢٦٨ عمل صناعى لمواجهة السيول بسعة تخزينية ١٩٢ مليون متر مكعب بتكلفة تصل لـ ١,٦ مليار جنيه، بالإضافة الى ذلك جار انشاء ٧٠ عملا صناعيا فى الصعيد بسعة تخزينية ٦٤ مليون متر مكعب بتكلفة تصل لـ ١,٣ مليار جنيه، ومن المستهدف انشاء ٦٩ عملا صناعيا بالصعيد بتكلفة تصل لـ ٤٠٦ مليارات جنيه حتى عام ٢٠٢٤.

كما نفذت الدولة مشروعات للنقل النظيف «صديق للبيئة» ومنها مشروع خطى مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر، ويبلغ عدد المستفيدين من مونوريل العاصمة الإدارية ٦٠٠ ألف راكب يومياً، بينما سيستفيد من خط مونوريل ٦ أكتوبر ٦٥٠ ألف راكب يومياً، وذلك بإجمالى تكلفة ٤,٥ مليار دولار.

وتم تنفيذ مشروع القطار الكهربائى السريع بإجمالى تكلفة ٥١٩,٥ مليار جنيه، وإنشاء مشروع القطار الكهربائى الخفيف والذى تصل تكلفته إلى ٤٤,٩ مليار جنيه، وسيستفيد منه مليون راكب يومياً.

وتستهدف الدولة رفع نسبة الطاقة المُتجدّدة إلى ٢٢٪ من جُملة الطاقة المُستخدمة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ثم إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ولتقترب من مُستهدفات عام ٢٠٣٥ لتصل إلى «٤٢٪»، وذلك يتم من خلال التوسّع فى مشروعات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح لتوليد الكهرباء.

وبالنسبة لقطاع الزراعة تم التوسّع فى الزراعات العضوية، وترشيد استخدام المُبيدات الكيماوية والحشرية، بالإضافة الى التوسع فى زراعة الحاصلات المُقاومة للجفاف والرطوبة والملوحة وقليلة الاستخدام للمياه.

«إى تاكس» تحصل على شهادة الاعتماد

الدولى CMMI لتطوير البرمجيات

كتب: ابراهيم علي

نجحت شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى تاكس» التابعة لوزارة المالية المصرية ومجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية – فى الحصول على شهادة نموذج استحقاق الجودة المدمج للتطوير للمستوى الثالث) CMMI Development) ٣ Maturity Level – V٢ ، والتى يمتد العمل بها حتى أكتوبر ٢٠٢٦، تأكيداًعلى تفوق أداء الشركة فى تطوير البرمجيات وتوافقها مع المعايير العالمية.

ويعد نموذج استحقاق الجودة المدمج للتطوير "CMMI Development" فى إصداره الثاني، واحداً من أهممؤشرات تحديد المستوى الفنى لشركات تطوير البرمجيات، وأهم التقييمات الدولية، وأبرز شهادات الاعتماد للجودةالعالمية فى هذا المجال، حيث يقوم النموذج بتحديد مستوى تطور أداء الشركات العاملة فى تطوير البرمجيات،وتؤكد توافق الشركات الحاصلة عليها مع معايير الجودة فى هذا المجال .

ويشير المستوى الثالث المتميز الذى حصلت عليه «إى تاكس» إلى إنجازها الكبير وجهودها المتواصلة فى تقديمحلول برمجية عالية الجودة بما يعكس نجاحها والتزامها فى عمليات التطوير التى تخوضها الشركة بشكل مستمر،حيث قامت بتطوير أدواتها الأكثر تقدماً بما يتيح لها توفير منتجات برمجية فعالة وموثوقة محلياً وعالمياً بشكلمستمر، ولكافة عملائها الحاليين والمرتقبين.

وكشفت التقييمات والاختبارات التى خضعت لها شركة «إى تاكس» فى ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ بواسطة مركز تقييم واعتمادهندسة البرمجيات، التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، أنها استوفت المعايير الصارمة التيوضعتها "CMMI" للتأكيد على العمل الجاد وجهود التحسين المستمرة على كافة مستويات العمل، مع إثبات قدرةالشركة على إدارة المشاريع بفعالية وكفاءة عالية، وبما يضمن تلبية تطلعات العملاء وتسليم المشاريع فى الوقتالمحدد وبأعلى جودة ممكنة.

وصرح المهندس خالد عبد الغنى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إيتاكس»، أن حصول الشركة على المستوى الثالث من شهادة استحقاق الجودة المدمجة "CMMI" يؤكد تحرك «إيتاكس» على الطريق الصحيح بخطى جادة وواثقة نحو المزيد من التطوير والتقدم على المستويين المحلى والعالميلتحقيق كافة طموحات العملاء.

وأكد استمرار «إى تاكس» فى الالتزام بما حققته من معايير عالمية، مع الحرص الدائم على مراقبة مؤشرات الأداءالرئيسية، وإجراء مراجعات منتظمة للعمليات بما يضمن الحفاظ على معايير الجودة المكتسبة ومواصلة التقدم،حيث إن ما حققته الشركة من إنجازات لا يعد نهاية المطاف، ومن خلال المكتسبات الجديدة يمكن تحديد مجالاتالنمو نحو مستويات عالمية أعلى.

كما أعرب المهندس خالد عبد الغنى عن سعادته وامتنانه بما حققته «إى تاكس» بسواعد وأفكار وجهود أبنائهاوكوادرها المبدعين الذين ساهموا فى هذا الإنجاز الجديد للشركة وكافة عملائها الذين وضعوا ثقتهم فى كل ما يقدمإليهم من خدمات، مع ضرورة مواصلة التقدم والتطوير والتطلع إلى الاستفادة من القدرات الجديدة لتقديم قيموابتكارات برمجية أكبر.

للمشروعات الناشئة..

Egrobots ترفع «علم مصر» على منصة تتويج «مسابقة اورنج» الدولية

كتب- ابراهيم علي:

احتفت اورنج مصر بالفوز الذى حققته شركة Egrobots المصرية الناشئة فى التصفيات الدولية لمسابقة اورنج العالمية للمشروعات الناشئة OSVP، حيث حصدت Egrobots المركز الثانى وفازت بجائزة مالية قيمتها ١٥ ألف يورو ورفعت علم مصر فى المحفل الدولى الهام بعالم ريادة الأعمال والذى شهد مشاركة ١٣٠٠ مشروع وشركة من ١٧ دولة فى أفريقيا والشرق الأوسط.

وبعد أن تأهلت من المسابقة المحلية للمشروعات الناشئة التى عقدتها اورنج مصر واستمرت حتى سبتمبر الماضي،تمكنت Egrobots من تقديم عروض رائعة فى التصفيات الدولية للتعريف بمشروعها المتمثل فى منصة تكنولوجيا زراعية مبتكرة تستخدم الروبوتات والذكاء الاصطناعى لتمكين المزارعين من تحسين إنتاجية المحاصيل وتقليل استهلاك الموارد وتعزيز الممارسات المستدامة.

وأعلنت مجموعة اورنج العالمية عن الفائزين بالجوائز الكبرى فى النسخة الـ١٣ من مسابقة OSVP خلال المؤتمرالعالمى للهواتف المحمولة MWC٢٣ الذى انعقد فى كيجالى بدولة رواندا خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣.إذ تم توزيع خمس جوائز، تتضمن المراكز الثلاثة الأولى وجائزة المرأة الدولية فضلا عن جائزة لجنة التحكيم.

وتبلغ قيمة الجوائز مجتمعة ٨٠ ألف يورو، وقد حصدت شركة Adinkra الكاميرونية على المركز الأول وجائزة ٢٥ ألفيورو، ثم Egrobots المصرية فى المركز الثانى (١٥ ألف يورو) ثم فى المركز الثالث شركة Smart WTI الأردنية (١٠ آلاف يورو)، وحصدت شركة Bionic Soul التونسية جائزة المرأة الدولية (٢٠ الف يورو)، وفاز مشروع كاميرونيمتخصص فى توفير خدمات المسنين على جائزة لجنة التحكيم (١٠ آلاف يورو).

وعبرت مها ناجى نائب الرئيس التنفيذى لقطاع الإعلام والاتصال المؤسسى والعلاقات العامة بشركة اورنج مصر عن سعادتها بالفوز الذى حققته Egrobots وقدمت التهنئة لجميع الفائزين الآخرين فى المسابقة وأكدت على اعتزازها بكل المشاركين فى المسابقة كونهم يشكلون مستقبل الإبداع والابتكار فى أفريقيا والشرق الأوسط وأوضحت أن مسابقة اورنج للمشروعات الناشئة تتربع فى قلب استراتيجية الشركة الهادفة إلى تطوير النظام البيئى لريادة الأعمال وتعزيز قدرة الشركات الناشئة على حصد المزيد من فرص التمويل والدعم الفنى لتسريع خطواتها نحو تحقيق أهدافها.

يذكر أن جوائز مسابقة اورنج العالمية للمشروعات الناشئة OSVP تم إطلاقها لأول مرة فى عام ٢٠١١،واستمرت على مدار ١٣ نسخة متتالية فى تكريم المشاريع الناشئة المبتكرة التى تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإحداث تأثير إيجابى على المجتمع فى أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تركز معظم المشاريع على التعليمأو الرعاية الصحية أو التجارة الإلكترونية أو الزراعة أو البيئة. وقد نجحت هذه المسابقة بالفعل فى مكافأة أكثر من٤٧ مشروعًا ومولت الدعم الفنى لـ ٩٠ من رواد الأعمال.

«إيتيدا» توفر 1100 فرصة عمل بالدورة 12 من الملتقى التوظيفى

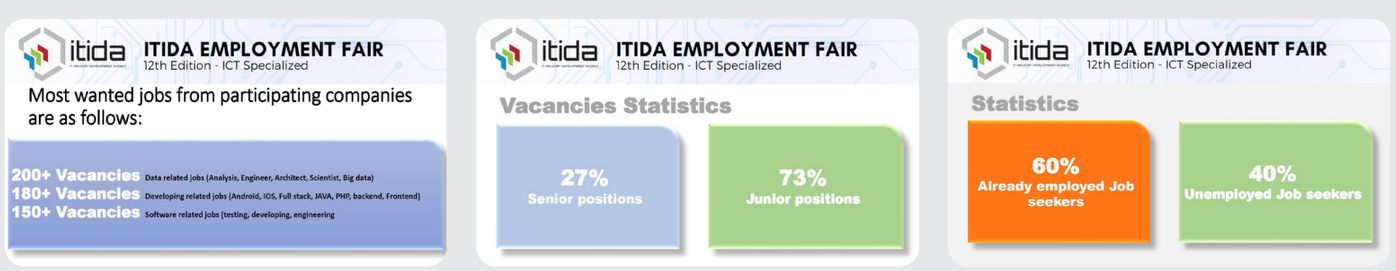

كتب: أسامة محمد

أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) نتائج أعمال الدورة الثانية عشر للملتقى التوظيفى الذى نظمته الهيئة يوم ١٠ من شهر أكتوبر الجاري، عبر الإنترنت.

وأوضحت البيانات الإحصائية للهيئة أن إجمالى عدد الشركات التى شاركت بالملتقى التوظيفى ٤٩ شركة تعمل فى قطاع تكنولوجيا المعلومات منهم ٣٤ شركة عالمية و١٥ شركة محلية، والتى قدمت بدورها أكثر من ١١٠٠ فرصة عمل متاحة فى مختلف مجالات وتكنولوجيا المعلومات والتعهيد وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات.

كما سجل بالملتقى التوظيفى أكثر من ٤٠٠٠ من الباحثين عن فرص عمل فى قطاع تكنولوجيا المعلومات بينما بلغ عدد طلبات التوظيف التى تقدموا بها ١٥٢٣١ طلب.

وطبقا لبيانات الهيئة، تنوعت المستويات الوظيفية لفرص العمل المتاحة خلال الملتقى التوظيفى للهيئة، حيث بلغت نسبة فرص العمل التى وفرتها الشركات للمبتدئين ٧٣٪، بينما بلغت نسبة فرص العمل المتاحة للمستويات الوظيفية الأعلى ولأصحاب الخبرات ٢٧٪ من إجمالى فرص العمل.

كما أوضحت نتائج أعمال الملتقى أن الوظائف الأكثر طلبًا بالشركات المشاركة بالملتقى والأغلبية منها فى قطاع تكنولوجيا المعلومات ترتكز فى مجال البيانات (تحليل البيانات، هندسة وعلوم البيانات، وإدارة البيانات الضخمة) حيث بلغ عددها أكثر من ٢٠٠ فرصة عمل، تليها الوظائف فى مجال تطوير تطبيقات المحمول ولغات البرمجة المختلفة (Android. IOS. Full stack. JAVA. PHP. backend. Frontend) والتى بلغ عددها أكثر من ١٨٠ فرصة عمل، وكذلك وظائف اختبار وتطوير وهندسة البرمجيات، والتى جاءت فى المرتبة الثالثة للوظائف الأكثر طلبا بعدد ١٥٠ فرصة عمل متاحة بالشركات المشاركة بالملتقى.

وكان المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) قد افتتح فعاليات الملتقى التوظيفي، والذى تستهدف الهيئة من خلاله تشبيك الكوادر المؤهلة من الطلبة والخريجين الباحثين عن فرص عمل فى تخصصات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك رفع الوعى الوظيفى عند الشباب المصرى ومساعدتهم فى الحصول على فرص العمل المناسبة والمتاحة بقطاع تكنولوجيا المعلومات المصري.

وتجدر الإشارة إلى انه مازال هناك فرصة للتقدم إلى الوظائف المعروضة حيث تتيح الهيئة الدخول إلى منصة الملتقى الافتراضية منذ انطلاقه وحتى ٩ من نوفمبر القادم

«إى هيلث» تطلق تضم خدمات القطاع الخاص لمنظومة التأمين الصحى بالأقصر

كتب: ابراهيم علي

اطلقت شركة تكنولوجيا تشغيل وإدارة خدمات التأمين الصحى "إى هيلث" –الشقيقة لمجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية والذراع الاستراتيجى للتحول الرقمى بالهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل أولى مبادراتها لتحفيز أطباء القطاع الخاص للانضمام إلى منظومة التأمين الصحى الشامل، وتعزيز الوعى الرقمى للأطباء بالسجلات الطبية الإلكترونية وربطها بالمنظومة، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية ونقابة الأطباء بمحافظة الأقصر.

وتأتى المبادرة برعاية مجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، حيث قدمت من جانبها الدعم التحفيزى اللازم لمقدمى الخدمة من القطاع الخاص، تحت مظلة المسئولية المجتمعية للمجموعة.

وأقيمت فعاليات المبادرة فى أكتوبر ٢٠٢٣، تحت عنوان "التوعية بالسجلات الإلكترونية للمرضى فى العصرالرقمي"، وبمشاركة مجموعة من أطباء القطاع الخاص، وممثلى الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية ونقيب الأطباء بالأقصر.

وأشادت مى فريد معاون وزير المالية والقائم بأعمال المدير التنفيذى للهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل،بالمبادرة وأهمية دور القطاع الخاص فى تقديم الخدمة الطبية للمواطنين لتوسيع شبكة مقدمى الخدمة والارتقاءبمستوى الخدمات لكافة المواطنين دون تمييز، حيث يقتصر دور الهيئة على إدارة المنظومة والتمويل والشراءالاستراتيجى للخدمات من الأماكن التى يختارها المواطن سواء من القطاع العام أو الخاص.

كما أوضحت الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية دورها فى رحلة تسجيل المنشآت الخاصة للانضمام إلىمنظومة التأمين الصحى الشامل طبقاً لمعايير الجودة العالمية.

وصرح الدكتور أحمد طه رئيس الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، بأن امتلاك المنشآت الصحية لأدوات التحول الرقمى هو السبيل الأساسى للانضمام إلى منظومة التأمين الصحى الشامل والحفاظ على استدامة جودة الخدمات الصحية المقدمة للمنتفعين، مؤكداً أن القطاع الخاص هو شريك أساسى لنجاح المشروع حيث يلقى متابعة مستمرة من الرئيس عبد الفتاح السيسى وكل الدعم من القيادة السياسية.

وقامت "إى هيلث" بشرح أهمية ميكنة الملفات الطبية للمرضى والمساهمة فى التحول الرقمي، والتأكيد على أهمية التحول الرقمى لمقدمى الخدمة من القطاع الخاص لتمكين القطاع الخاص من الربط بالمنظومة، وهذا أيضا يتيح للقطاع الخاص العمل داخل منظومة التأمين الصحى الشامل بشكل رقمى متكامل طبقاً للمعايير التى وضعتها الدولة المصرية لمجتمع الصحة الرقمية.

ويعد هذا التعاون علامة بارزة فى تعزيز المعرفة الرقمية لأطباء القطاع الخاص ويهدف أيضا إلى سد الفجوة بين التكنولوجيا والرعاية الصحية، ودعم الأطباء فى القطاع الخاص لتبنى السجلات الطبية الإلكترونية والاستفادة من إمكانياتهم لتعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية للمرضى بجودة عالية وتكلفة أقل.

«إى كاردز» تتعاون مع «البنك العربى» لدمج التكنولوجيا والحلول الرقمية

كتب: ابراهيم علي

وقّع كل من "البنك العربي" وشركة "إى كاردز" لتكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية التابعة لمجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، مذكرة تعاون استراتيجية حول تطوير الأعمال وجهود التسويق والتطبيق الفعّال لدمج التكنولوجيا والحلول الرقمية المشتركة.

وتشمل الاتفاقية مجموعة من الخدمات والحلول المشتركة التى يبحث الطرفان إمكانية تقديمها داخل السوق المصري، ومن بين تلك المقترحات تقديم "البنك العربي" لخدمات رعاية رقم التعريف المصرفى لإصدار بطاقات مسبقة الدفع، حيث إن "البنك العربي" عضو معتمد فى برنامج بطاقات MasterCard/Visa مصر.

وجاء توقيع مذكرة التعاون بحضور كل من أحمد إسماعيل حسن مدير منطقة وفروع البنك العربى – مصر، و إبراهيمسرحان رئيس مجلس إدارة مجموعة "إى فاينانس" والأستاذة نشوى كامل الرئيس التنفيذى لشركة "إى كاردز"،ومجموعة من المديرين والقيادات لدى كل من البنك العربى وشركة "إى كاردز" والسادة مسئولى الإدارات المعنيةباستكمال تنفيذ مذكرة التعاون.

وأعرب إبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة مجموعة "إى فاينانس"، عن ثقته فى مواصلة تطوير التعاون المشتركبين كل من البنك العربى بقيادة الأستاذ أحمد إسماعيل وشركة "إى كاردز" بقيادة الأستاذة نشوى كامل، فى ضوءتنفيذ مستهدفات مذكرة التعاون والعمل على ابتكار المزيد من الخدمات والحلول المشتركة التى سينفرد بتقديمها الطرفان للسوق المصري.

ومن جانبه قال أحمد إسماعيل مدير منطقة وفروع البنك العربى – مصر، إن التعاون مع مجموعة "إى فاينانس" وشركة "إى كاردز" التابعة لها، سوف يسفر عن تقديم المزيد من الخدمات المتميزة لكافة شرائح العملاء داخلالسوق المصرى فى ضوء ما تتميز به جميع الأطراف من قوة وريادة وتطور هائل لمختلف خدماتها وقدراتها على مدار سنوات طويلة من التفوق والعمل الدؤوب. كما ان هذا التعاون يأتى ضمن استراتيجية البنك فى تطوير الخدمات المصرفية الرقمية واستقطاب شرائح جديدة للجهاز المصرفى تحقيقا لمفهوم الشمول المالى والاعتماد على تنفيذ معاملات العملاء اليومية من خلال خدمات البنك المصرفية والمدفوعات الرقمية بطريقة سريعة وآمنه.

وأكدت نشوى كامل الرئيس التنفيذى لشركة "إى كاردز"، إن التعاون المرتقب مع البنك العربى سوف يحقق مجموعة كبيرة من القيم المضافة لجميع الأطراف والعملاء على حد سواء، كما سوف تشهد الفترة المقبلة تطورات غير مسبوقة على صعيد كافة الخدمات المقدمة من شركة "إى كاردز" داخل السوق المصرى بما فيها تطوير الخدمات القائمة وابتكار خدمات الجديدة.

«لا ترفيه» تضامنًا مع فلسطين..

انتفاضة الفن العربى فى وجه الاحتلال

كتبت: سها يحيى

حالة من الحزن تسيطر على العالم العربى بسبب ما يتعرض له قطاع غزة من قصف غاشم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفى محاولة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعلن عدد من الفنانين إلغاء أعمالهم وحفلاتهم تضامنًا مع أهالى غزة، رافعين شعار «لا للفرح وغزة تحت القصف»، فى حين اتجه آخرين إلى التبرع بأرباح حفلاتهم من أجل الشعب الفلسطيني.

اعتذار محمد سلام عن المشاركة فى موسم «الرياض»

خرج الفنان محمد سلام، فى مقطع فيديو عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي«فيس بوك»، ليعلن اعتذاره عن المشاركة فى مسرحية «زواج اصطناعي، المقرر عرضها فى موسم الرياض بالمملكة العربية السعودية غدًا الاثنين، الموافق ٣٠ أكتوبر، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني.

وقال سلام: «إنه كان لديه أمل أن يتم تأجيل أو إلغاء موسم الرياض، أو أن تهدأ الأوضاع فى قطاع غزة، ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل»، متابعًا: «إزاى هروح أعرض والناس بيحصل فيها كده فى فلسطين؟، مينفعش أضحك الناس وأخواتنا بيموتوا، ولو عملت كدة هكون خذلتهم».

إلغاء عدد من الفنانين حفلاتهم الغنائية

فى حين قرر الفنان عمرو دياب تأجيل حفله فى دبى تضامنًا مع فلسطين، وكتب «دياب» فى منشور عبر حسابه على موقع الصور «إنستجرام»، «تضامنًا مع الأحداث المؤلمة فى غزة، تم تأجيل حفل عمرو دياب حتى إشعار آخر، قلوبنا تنبض بالدعم والتضامن مع أهل فلسطين فى هذه الأوقات الصعبة».

كذلك ألغى الفنان محمد عبده الحفل الذى كان من المقرر أن يُقام يوم ٤ نوفمبر المقبل، حيث أعلنت الشركة المنظمة للحفل إلغاؤه نظرًا للأوضاع الراهنة.

وأعلن الفنان ماجد المهندس إلغاء حفلته الغنائية التى كان من المقرر لها أن تقام أول أمس الجمعة فى الكويت، وذلك تضامنًا مع أحداث غزة.

وألغت الفنانة أنغام حفلها الذى كان من المقرر أن يُقام يوم ٢٠ أكتوبر الماضى فى دبي، وأعلنت ذلك عبر صفحتها على موقع الصور «إنستجرام»، حيث نشرت بوستر للحفلة على «إنستجرام»، وعلقت عليه قائلة: «نظرًا للأحداث المؤلمة فى فلسطين، تم تأجيل حفلة يوم ٢٠ أكتوبر فى دبي، ادعوا لهم بالنصر والسلامة».

كذلك أعلن مغنى الراب عفروتو إلغاء حفله فى كايرو جاز تضامنًا مع فلسطين، وكتب عبر «إنستجرام»: «أسف لكل حد كان ناوى يحضر حفلتى فى كايرو جاز وآسف لكايرو جاز نفسهم، بس أنا لغيت الحفلة نظرًا لما يحدث من أفعال بشعة فى حق الشعب الفلسطيني، عاشت فلسطين حرة إن شاء الله، مع احترامى لكل الناس اللى كانوا محتاجين الحفلة، بس نفسيتى متستحملش إنى أغنى للناس فى حفلة فى الأحداث دي، الفلوس بتروح وتيجى بس الرجولة والوفاء لأصلك لو راحو مش هيجو».

ومن جانبه، أعلن الفنان وائل جسار تأجيل حفله فى الكويت تضامنًا مع الشعب الفلسطيني، وكتب عبر حسابه على «إنستجرام»: «تم تأجيل حفلة الكويت أرينا تضامنًا مع أهلنا فى غزة، الله يرحم الشهداء فى الجنة ونعيمها، إنا لله وإنا إليه راجعون».

كذلك تم إلغاء حفل ماجدة الرومى بمدينة عمان تضامنًا مع الشعب الفلسطيني، حيث أعلنت دار الأوبرا بـ«مسقط» إلغاء حفل يوم المرأة العُمانية، الذى كان من المقرر أن تُحييه الفنانة ماجدة الرومي، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني.

وقررت جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تأجيل حفل النجمين أحمد سعد وروبى، والذى كان من المقرر إقامته يوم ١٨ أكتوبر الماضى بمسرح أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، تضامنًا مع فلسطين.

وأعلن الفنان رامى صبرى تأجيل جميع حفلاته داخل وخارج مصر - خلال الفترة الحالية - بسبب الأحداث فى فلسطين، وكتب عبر حسابه على «إنستجرام»: «تم تأجيل جميع حفلاتى داخل وخارج مصر، حدادًا على شهدائنا فى فلسطين الغالية».

إلغاء العرض الخاص لفيلم «الخميس اللى جاي»

من جانبها.. أعلنت الشركة المنتجة لفيلم «الخميس اللى جاي»، بطولة الفنان عمرو عبد الجليل والنجم بيومى فؤاد، إلغاء العرض الخاص للفيلم، وذلك تضامنًا مع أهالى غزة.

وقالت الشركة - فى بيان لها-: «نتفهم بألم عمق الأحداث الأليمة والهجمات الأخيرة، التى طالت غزة، ونشعر بألم شديد للمأساة التى ألمت بالكثير من الأبرياء، وتعبيرًا عن تضامننا وحزننا العميق نعلن نحن فنانين العمل والشركة المنتجة عن قرارنا بإلغاء العرض الخاص لفيلم «الخميس اللى جاي»، الذى كان مقررًا إقامته وتم إلغائه بسبب هذه الأحداث المأساوية، ففى هذه اللحظة الصعبة تبقى حياة البشر واحتياجاتهم الأساسية أمرًا أهم بكثير من أى نشاط ترفيهي، نؤمن بأهمية توحيد الجهود لدعم الجهود الإنسانية وتقديم المساعدة للضحايا وعائلاتهم».

التبرع بأرباح الحفلات لفلسطين

فى حين اتجه بعض الفنانين إلى مساندة فلسطين من خلال التبرع بأرباح حفلاتهم، حيث قرر الفنان محمد حماقى التبرع بأرباح حفلاته الغنائية لدعم أهل فلسطين، قائلًا: «طول عمر الفن له قوة بتظهر فى المواقف الصعبة، دايما كنت بقف عند قوة أم كلثوم لما كانت فى عز الحرب بتعمل حفلات عشان أرباحها تروح لدعم الجيش المصرى «المجهود الحربى»، وبما أن السلاح اللى فى أيدى هو فني، فقررت إنى هستخدمه من النهارده ولحد انتهاء أزمة أهلنا فى فلسطين، كل أرباح حفلاتى هتروح فى صورة تبرعات للهلال الأحمر لدعم أخواتنا ضد العدوان اللى بيتعرضوله».

وكذلك أعلن الفنان سعد الصغير عن تبرعه بجزء من أرباح حفلته الغنائية المقبلة والمفترض إقامتها يوم الخميس ٢ نوفمبر لدعم غزة.

وفى السياق ذاته، أعلن الفنان محمد رمضان تبرعه بكل أرباح جولته الغنائية التى بدأت فى حفل بأبوظبى فى دولة الإمارات، وكتب رمضان عبر «إنستجرام»، «حفلة افتتاح بطولة UFC بجزيرة السعديات بأبوظبي، جولتى مخصصة لمساعدة أهالى غزة».

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

29-10-2023
NO.302

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

«البنك الدولى» لم يتخلى عن التنمية بفلسطين..

العدوان على غزة «مسمار» جديد فى نعش الاقتصاد العالمى

كتبت: دعاء سيد

مازالت أصداء الصراع الدائر بين إسرائيل وحركة حماس فى قطاع غزة، تُلقى بأصدائها حتى الآن بعد أن دخلت فى يومها الثانى والعشرين ومازال التصعيد مستمرا فى القطاع رغم جهود الوساطة المصرية لوقف الأعمال العدوانية ومع احتمالات توسع رقعة الصراع، تبقى الآمال قادمة والنتائج غير مبشرة.

وفى هذا الصدد، حذر رئيس البنك الدولي، أجاى بانجا، من تأثير الصراع الحالى بين إسرائيل وحماس على التنمية الاقتصادية العالمية.

وقال خلال مبادرة مستقبل الاستثمار فى السعودية، إن ما حدث مؤخرًا فى قطاع غزة، سيؤثر تأثيرًا خطيرًا على التنمية الاقتصادية.

وأضاف رئيس البنك الدولي: «أعتقد أننا فى منعطف خطير للغاية».

وكان قد صرح نائب رئيس البنك الدولى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فريد بلحاج، أيضًا أن البنك لا يفكر حاليًا فى تعليق مشاريعه فى غزة، ولكنه يراقب تطور الوضع الذى يأمل أن ينتهى قريبًا.

وأوضح بلحاج أن حجم مشاريع البنك الدولى مع السلطة الفلسطينية يبلغ حوالى ٨٠ مليون دولار سنويًا، ويتم تقسيمها على مشاريع كثيرة، مثل الصرف الصحى والمياه وغيرها.

وأشار فى الوقت ذاته إلى أن البنك الدولى يواصل العمل بشكل إيجابى مع السلطة الفلسطينية مع مراقبة التطورات، وشدد على أنه ليس هناك أى نية لتعليق المشاريع والتمويل فى فلسطين.

يُشار إلى أن البنك الدولى يقوم بتمويل المشاريع الفلسطينية فى مجالات المياه والطاقة والتنمية الحضرية والمحلية والحماية الاجتماعية والتعليم، بالإضافة إلى الصحة وإدارة النفايات الصلبة والتنمية الرقمية والمالية وتطوير القطاع الخاص.

ولم تكن تصريحات البنك الدولى هى الوحيدة التى أثارت القلق بشأن تأثر الاقتصاد العالمى جراء التصعيد فى قطاع غزة، حيث توقعت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، أن الصراع بين إسرائيل وفلسطين سيكون لها تأثيرات قاتمة على الاقتصاد العالمي.

وقالت جورجيفا، إنه فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي، فإن الصندوق يراقب عن كثب كيف تطور الوضع وكيف أثر بشكل خاص على أسواق النفط، ولكنه من السابق لأوانه القول مشاهدة بعض الارتفاعات والانخفاضات فى أسعار النفط.

وقالت: «لدينا بعض ردود الفعل فى الأسواق، كما قلت إننا سنراقب هذا الأمر عن كثب ومن الواضح أن هذه سحابة جديدة تلوح فى الأفق غير المشرق للاقتصاد العالمي، إنها سحابة جديدة تعتم هذا الأفق».

وكان قد توقع صندوق النقد الدولى فى بيان أن يتباطأ النمو الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٥,٦٪ فى عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٠٪ فى العام الحالى ٢٠٢٣، وذلك بسبب السياسات الرامية إلى حماية الاستقرار الاقتصادى والتخفيضات المرتبطة بـ«أوبك+» فى إنتاج النفط، والتحديات الخاصة بكل دولة.

ومن جانبه، دعا مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إلى هدنة إنسانية فورية فى غزة، وطالب قادة العالم بضرورة اتخاذ خطوات شُجاعة.

كما أعرب مدير عام منظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم جيبريسوس، عن قلقه بشأن صحة ورفاهية المدنيين فى قطاع غزة بعد تصاعد النزاع فى فلسطين.

وبالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى بشكل خاص، فقد خفض البنك المركزى الإسرائيلى توقعاته لأداء اقتصاد البلاد هذا العام فى ظل تصاعد الصراع فى قطاع غزة.

وقال المركزى الإسرائيلى إنه خفض توقعاته لنمو اقتصاد إسرائيل فى ٢٠٢٣ إلى ٢,٣٪ بعدما كان يتوقع نموًا بنسبة ٣٪ فى يوليو الماضي.

وأشارت التقديرات إلى أن خسائر إسرائيل الناجمة عن الصراع تصل إلى ٠,٥٪ - ١٪ من الناتج الاقتصادى للبلاد، مع الاعتبار أن هذه التقديرات تغطى الفترة حتى الربع الرابع من ٢٠٢٣ فقط.

كما توقع المركزى الإسرائيلى أن يتأثر الاقتصاد بضعف الاستهلاك وقلة العاملين نتيجة التعبئة وإغلاق المؤسسات التعليمية.

بعد التأهل لنصف نهائى السوبر..

«خزينة الأهلى» تحصد أرباحًا إفريقية جديدة

كتب/ عادل حسن

نجح النادى الأهلى فى تخطى عقبة سيمبا التنزانى فى ربع نهائى بطولة الدورى الأفريقى بعد تعادل مثير بنتيجة (١-١)، على ستاد القاهرة بجولة الإياب.

وصعد الأهلى بقيادة مدربه السويسرى مارسيل كولر بفضل قاعدة التسجيل خارج الأرض، بعدما تعادل مع سيمبا على ملعبه بنتيجة (٢-٢) فى الذهاب.

ويلتقى الأهلى فى نصف النهائى مع ماميلودى صن داونز الجنوب أفريقى الذى فاز على بيترو أتلتيكو الأنجولي.

ومن المقرر أن تقام مباراتى الذهاب والعودة بنصف نهائى الدورى الأفريقى يومى ٢٩ أكتوبر الجارى و١ نوفمبر المقبل، حيث تقام مباراة الذهاب خارج القاهرة والعودة بالقاهرة.

ويسعى الأهلى لكتابة التاريخ من خلال فوزه باللقب، حيث يطمح لعانقة المجد بإحراز لقب النسخة الأولى من البطولة والجميع بين الدورى الأفريقى وكأس افريقيا التى توج بها المارد الأحمر فى نسختها الأخيرة.

وقد ضمن النادى الأهلى مبدئياً الحصول على مليون و٧٠٠ ألف دولار قيمة الفائز بالمركز الثالث فى دورى السوبر الأفريقى بعد تخطيه عقبة سيمبا التنزانى فى الدور ربع النهائى للبطولة.

ويحصل بطل دورى السوبر الأفريقى على جائزة مالية قدرها ٤ ملايين دولار، فيما يحصل الوصيف على ٣ ملايين دولار، بينما يحصل صاحب المركز الثالث على مليون و٧٠٠ ألف دولار فيما تحصل كل الأندية المشاركة فى البطولة على مليون دولار.

وتعد بطولة دورى السوبر الأفريقى لكرة القدم بطولة المستحدثة من قبل الاتحاد الأفريقى لكرة القدم «كاف»، ويرغب الأهلى فى تقديم مستوى قوى والتتويج بأول لقب لها، لاسيما أنه بطل أفريقيا فى النسخة الأخيرة من دورى أبطال أفريقيا.

وسيكون الأهلى مطالب بالفوز على صن داونز وتقديم عرض أفضل مما قدمه أمام سيمبا، فرغم التأهل إلا أن السويسرى مارسيل كولر المدير الفنى لفريق الأهلى انتقد أداء لاعبيه فى مباراتهم ضد سيمبا التنزاني، وقال كولر فى مؤتمر صحفى عقب اللقاء: «سيطرنا على المباراة بشكل كامل وأهدرنا عدة فرص، كما حدث فى الذهاب».

وتابع: «المنافس لم يصل إلى مرمانا سوى مرتين ونحن من ساعدناه على التسجيل».

وأوضح: «قبل هدف سيمبا سقط محمد هانى أرضا، وكان علينا التركيز أفضل مما حدث فى هذا المشهد».

وشرح: «المنافس لاحت له فرصة خطيرة فى نهاية المباراة، ولا أقبل ذلك من لاعبينا أصحاب الخبرات لكن فى النهاية التأهل مستحق».

وأردف: «أعترض على من يقول إن الأداء كان غير مقبول، سيطرنا على المباراة لكن مشكلتنا كانت فى إهدار الفرص، واجهنا فريقا جيدا اليوم، ولو ترجمنا الفرص لتغير الكلام».

وحول سبب غياب إمام عاشور قال: «لا أشعر أنه يؤدى بنفس القوة فى التدريبات منذ عودته من الإصابة».

وأكد: «سنجرى له فحصا طبيا جديدا، ولو تأكدنا من سلامته، فليس من المقبول أن يقدم ٥٠٪ من مستواه فى التدريبات، و١٠٠٪ فى المباريات».

وفسر تأخر التغييرات، بالقول: «أى بديل يحتاج وقتا لدخول أجواء المباراة، ولا يوجد فى قانون الكرة ما يلزم بإجراء التبديلات».

وصرح مدرب الأهلي: «موديست كان مريضا ولازم الفراش ٣ أيام، ولم يشارك فى أى تدريب قوى قبل اللقاء، ويحتاج تدريبات مكثفة فى الفترة المقبلة».